A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.59
17 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد دي ماركو | (مالطة) |
| ثم : | السيد مكاوي (نائب الرئيس) | (لبنان) |
| ثم : | السيد دي ماركو (الرئيس) | (مالطة) |

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٤] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الأمين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(و) مشروع قرار

- قضية فلسطين [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع قرارات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22 و Add.1) ؛

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/45/43) ؛

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45) ؛

(د) تقارير الامين العام (A/45/162 وA/45/539 وA/45/550 وA/45/637 و A/45/670) ؛

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815) ؛

(و) مشروع القرار (A/40/L.31) .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

كان عام ١٩٩٠ ، بالنسبة لشعب جنوب افريقيا المقهور ، عاما حافلا بالاحداث التاريخية التي أيقظت نتائجها الامل في القضاء الفوري على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

وحينما اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتبر المناضلون ضد الفصل العنصري ذلك بمثابة اعتراف بتفانيهم في سبيل قضيتهم .

وقد رحبت الشعوب جميعها بالافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا ، قائد كفاح شعب جنوب افريقيا ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وهذا الإفراج يؤكد حقيقة يؤمن بها الجميع ألا وهي أنه مهما طال الليل فلابد أن ينبلج النهار .

إن البيان الذي صدر في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ في أعقاب محادثات غروت شور ، وإعلان بريتوريا المشترك الصادر في ٦ آب/أغسطس ، والمبادرة التاريخية التي قام بها المؤتمر الوطني الافريقي حينما قرر وقف الكفاح المسلح ، جميعها عوامل أدت الى تفاؤل حقيقي عززته القرارات التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا مؤخرا بالافراج عن

السجناء السياسيين على مراحل . والسماح بالعودة للمنفيين ، وأخيرا رفع حالة الطوارئ في سائر أنحاء البلاد .

ولاشك في أن هناك عملية تجرى للقضاء على نظام الفصل العنصري . بيد أن علينا أن نكون يقظين لأن دعائم الفصل العنصري الرئيسية مازالت قائمة ولأن الاعتراف بشرعية الاحزاب السياسية قد لا يحقق نتائج كافية .

ولئن كان الكفاح الباسل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور قد حدا برئيس جنوب افريقيا على اتخاذ خطوات جريئة في الاتجاه الصحيح ، كان من السابق لأوانه أن نخلص الى أن افعوان الفصل العنصري قد مات ، ويدعونا الواقع الى توخي مزيد من الحذر . ذلك أنه على الرغم من التدابير التي طبقت بالفعل والنوايا التي أعلنت من جميع الجهات ، فإننا مازلنا بعيدين عن تهيئة المناخ الذي يتطلبه التفاوض الذي دعا اليه اعلانا هراري والامم المتحدة . ولا بد ، بالتالي ، أن يساورنا القلق بشأن تعجل بعض الدول استئناف علاقاتها الرسمية مع نظام الفصل العنصري . وهذا الموقف قد يضعف في الواقع روح توافق الآراء الذي بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة في تحقيقه بصدد هذه المسألة .

وفي هذا الصدد ، يوضح القرار ٤٤/٢٤٤ ، الذي اعتمد أثناء النظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، أن هذا الوضع يرجع الى استمرار هياكل الفصل العنصري ، ودعوة الجمعية العامة لسلطات جنوب افريقيا الى اتخاذ خطوات فورية للشروع في تفكيك هذه الهياكل وضمان قيام قوات الأمن باتخاذ اجراءات غير متحيزة تبين ، إن كانت هناك حاجة الى تقديم دليل ، القلق الكبير الذي يشعر به المجتمع الدولي .

وكيف نفسر اندلاع العنف من جديد أو الجمود الذي دام زهاء شهرين أو العراقيل الجديدة التي وضعت على طريق حرية ممارسة النشاط السياسي السلمي وعودة المنفيين؟ إن النتائج التي خلص اليها تقرير لجنة هارمس الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لا بد أن تزيد الشكوك حول جدية تصريحات زعماء جنوب افريقيا .

ولهذا السبب يتعين على المجتمع الدولي الإبقاء على الجزاءات القائمة وعلى جميع أنواع الضغوط السياسية طالما لم تحدث تغييرات عملية لا رجعة فيها من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري .

إن موريتانيا تساند دائما حركات التحرير والشعوب المحبة للسلم والعدالة . وتؤكد من جديد تأييدها الكامل للكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء التام على الفصل العنصري واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أشيد بذكرى زفانيا موتوبنغ ، المناضل في سبيل الحرية ، الذي توفى في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر في جوهانسبرغ . ونتقدم بخالص العزاء الى شعب جنوب افريقيا والى رفاقه في مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

وقبل أن أختتم كلمتي لا بد أن أشيد على النحو الواجب بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها الموقر السيد ابراهيم غامبري ، سفير نيجيريا الذي تمكن ، بفضل يقظته والتزامه ، من تعبئة الرأي الدولي ضد الجرائم التي يقترفها هذا النظام البغيض الذي انقض عهده ، ونود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لأعضاء تلك اللجنة .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقد الجمعية العامة دورتها هذا العام في ظل تطورات هامة تشهدها الساحة السياسية الدولية . وقد جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة :

"إن المرحلة التي دخلناها مرحلة لها وجهان ، إذ أنها تنطوي على التفاؤل كما تنطوي على وجود أخطار بغير حدود ." (A/45/1 ، ص ٣)

ويسري ذلك على الحالة السائدة في جنوب افريقيا .

في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين المستأنفة ، المعقودة في أيلول/سبتمبر ، أعرب وفد قبرص عن امتنانه للأمين العام لتقريره عن الحالة والتطورات في جنوب افريقيا ، ثم قال ، مرددا النتائج العامة التي خلص اليها التقرير ، إنه على

الرغم من العملية الجارية لازالة الفصل العنصري ، عن طريق المفاوضات وعن طريق التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا ، مازالت هناك تدابير أساسية أخرى ينص عليها إعلان الجمعية العامة الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي لم تنفذ بكاملها بعد وتشمل هذه التدابير الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ في سائر أنحاء البلاد ، وإلغاء كل القوانين الرامية الى تقييد النشاط السياسي ، وإخراج القوات من البلدات ، ووقف كل المحاكمات السياسية وعقوبات الإعدام في القضايا السياسية .

وقد اتخذت قبرص دائما موقفا لا يتزعزع ضد الفصل العنصري . وأغتنم هذه الفرصة للإعراب من جديد عن موقف حكومتي الثابت ومؤداه أن الفصل العنصري بكل أشكاله ومظاهره ، ينبغي القضاء عليه قضاءً تاما لا لبس فيه .

ولا شك أنه مع انتقال ناميبيا التاريخي الى الاستقلال واطلاق سراح السجناء السياسيين ، ولا سيما نيلسون مانديلا ، اتخذت في الجنوب الافريقي خطوة هامة نحو تقليل التوترات التي هددت الأمن العالمي . ولا مفر الآن من أن تصبح الرغبة التي أعلن عنها السيد دي كليرك في أن يرى التفكيك الكامل لسياسات الفصل العنصري البغيضة حقيقة دائمة . وبينما تعترف حكومة جمهورية قبرص بأهمية البدء في محادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا ، فانها تأمل أن تتقدم تلك المحادثات بطريقة ايجابية وسريعة . واذا كان الإعلان المشترك الاخير للطرفين يسهم في خلق جو يؤدي الى المفاوضات ، فإنه يهدف أيضا الى التعجيل بالتقدم السياسي نحو التوصل الى تسوية تفاوضية عن طريق شتى التدابير ، ومنها اطلاق سراح السجناء السياسيين ، وإعادة النظر في التشريعات الأمنية الحالية .

ويلاحظ وفدي أيضا ما ورد في تقرير الأمين العام من أن :

"إعلان المؤتمر الوطني الافريقي إيقاف جميع الاعمال المسلحة [يعتبر] تطورا هاما" (A/45/1 ، ص ٦) .

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يشيد مرة أخرى بروح التوفيق والرغبة في السلم اللتين أبداهما نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ، وقادة الاهالي السود ، الذين التزموا على الرغم من تجربتهم المريرة في الظلم والاضطهاد ، بالعملية السلمية للقضاء على كل بقايا نظام الفصل العنصري والاستعاضة عنه بمجتمع لا عنصري وديمقراطي .

وبينما نسلم بالمسيرة التي بدأت ، والتي يأمل وفدي بصدق أن تكون مسيرة لا رجوع عنها ، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن الصعوبات الباقية ، وكذلك الاخطار التي لا يمكن التنبؤ بها في كل مرحلة من مراحل التطور ، تعزز بالتالي الحاجة الماسة الى عدم التراجع عما سبق الإعراب عنه من تصميم . وقد اعترف الأمين العام بذلك عندما ذكر في تقريره المذكور آنفا أن :

الرغم من العملية الجارية لازالة الفصل العنصري ، عن طريق المفاوضات وعن طريق التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا ، مازالت هناك تدابير أساسية أخرى ينص عليها إعلان الجمعية العامة الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي لم تنفذ بكاملها بعد وتشمل هذه التدابير الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، وإنهاء حالة الطوارئ في سائر أنحاء البلاد ، وإلغاء كل القوانين الرامية الى تقييد النشاط السياسي ، وإخراج القوات من البلدات ، ووقف كل المحاكمات السياسية وعقوبات الإعدام في القضايا السياسية .

وقد اتخذت قبرص دائما موقفا لا يتزعزع ضد الفصل العنصري . واغتنم هذه الفرصة للإعراب من جديد عن موقف حكومتي الثابت ومؤداه أن الفصل العنصري بكل أشكاله ومظاهره ، ينبغي القضاء عليه قضاءً تاما لا لبس فيه .

ولا شك أنه مع انتقال ناميبيا التاريخي الى الاستقلال واطلاق سراح السجناء السياسيين ، ولا سيما نيلسون مانديلا ، اتخذت في الجنوب الافريقي خطوة هامة نحو تقليل التوترات التي هددت الامن العالمي . ولا مفر الآن من أن تصبح الرغبة التي أعلن عنها السيد دي كليرك في أن يرى التفكيك الكامل لسياسات الفصل العنصري البغيضة حقيقة دائمة . وبينما تعترف حكومة جمهورية قبرص بأهمية البدء في محادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا ، فانها تأمل أن تتقدم تلك المحادثات بطريقة ايجابية وسريعة . واذا كان الإعلان المشترك الاخير للطرفين يسهم في خلق جو يؤدي الى المفاوضات ، فإنه يهدف أيضا الى التعجيل بالتقدم السياسي نحو التوصل الى تسوية تفاوضية عن طريق شتى التدابير ، ومنها اطلاق سراح السجناء السياسيين ، وإعادة النظر في التشريعات الامنية الحالية .

ويلاحظ وفدي أيضا ما ورد في تقرير الأمين العام من أن :

"إعلان المؤتمر الوطني الافريقي [يقاف جميع الاعمال المسلحة [يعتبر] تطورا هاما" (A/45/1 ، ص ٦) .

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يشيد مرة أخرى بروح التوفيق والرغبة في السلم اللتين أبداهما نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا ، وقادة الاهالي السود ، الذين التزموا على الرغم من تجربتهم المريرة في الظلم والاضطهاد ، بالعملية السلمية للقضاء على كل بقايا نظام الفصل العنصري والاستعاضة عنه بمجتمع لا عنصري وديمقراطي .

وبينما نسلم بالمسيرة التي بدأت ، والتي يأمل وفدي بصدق أن تكون مسيرة لا رجوع عنها ، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن الصعوبات الباقية ، وكذلك الاخطار التي لا يمكن التنبؤ بها في كل مرحلة من مراحل التطور ، تعزز بالتالي الحاجة الماسة الى عدم التراجع عما سبق الإعراب عنه من تصميم . وقد اعترف الأمين العام بذلك عندما ذكر في تقريره المذكور آنفا أن :

"العملية السياسية باتجاه اسقاط نظام الفصل العنصري مازالت في مرحلة أولية وما زالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ، وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف ذي الصلة بالسياسة" . (A/45/1 ، ص ٦)

وهذه الاجراءات ، مقترنة بمقاومة التغيير من جانب بعض الدوائر ، تقتضي التصرف على نحو مسؤول وحاسم .

ونحن نشعر بالقلق أيضا لانه ، على الرغم من التغييرات الايجابية التي ظهرت ، اتسمت الاسابيع الاخيرة بزيادة في معدل حدوث العنف . ورغم أن حكومة جنوب افريقيا تتحمل ، في هذه الظروف ، المسؤولية الرئيسية عن صيانة القانون والامن ، ينبغي لكل الاطراف المعنية أن تضطلع بدورها في سبيل رؤية نهاية مبكرة لدورة العنف المتصاعدة . ولا شك في أن هذه الحوادث ، التي تتخذ شكل التهديد اليومي المتكرر الحدوث ، لا يمكن إلا أن تعوق الحوار السياسي وتعرضه للخطر .

إن جنوب افريقيا المستقبل ، التي ستقوم على الديمقراطية غير العرقية ، والتي لن ينظر فيها الى حقوق الانسان على أنها ترف ، بل على أنها أساس بقاء المجتمع ذاته ، تحتاج الى السلم الدائم والوحدة . والسلم الذي لا يقوم على أساس وطيد سيكون محفوفا بالمخاطر . والحاجة ملحة الى مزيد من تدابير بناء الثقة إذا ما أردنا أن نتيح الفرصة لقيام مجتمع موحد لا عنصري ديمقراطي في جنوب افريقيا . ونحن نرحب بجميع التحركات التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا لتحقيق ذلك الغرض ، ولكننا مازلنا نشعر بالقلق لان عددا كبيرا مما يسمى بدعائم الفصل العنصري مازال باقيا في مكانه ، وبذلك يعوق إحراز التقدم .

وقد ذكر الامين العام في بيانه في الدورة المستأنفة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أمام الجمعية العامة :

"إن بوسع الامم المتحدة أن تدعي بفخر له ما يبرره أن الاجماع الدولي المتمثل في الإعلان الخاص بالفصل العنصري وفر دفعة لعملية التغيير التي بدأت

في جنوب افريقيا . الإجماع هو الذي وحد الجمعية . والاجماع هو الذي ينبغي أن يبقى عليه . والاجماع هو الذي يجب أن يوحد جنوب افريقيا" . (A/44/PV.97 ، ص ١٢)

السيد ليفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، كانت جنوب افريقيا من وجوه عدة تختلف كثيرا عما هي الان ، فقد كان السيد نيلسون مانديلا وزملاؤه المحكومة عليهم بالسجن مدى الحياة لا يزالون مغيبين في السجون . أما الآن فهم أحرار . وكان نشاط المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من المنظمات السياسية محظورا . وقد أصبحت هذه المنظمات حرة الآن وتعمل بصورة شرعية . وكان المقر الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي في لوساكا بزامبيا ، فأصبح الآن في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا . وكان الكفاح المسلح ماضيا في طريقه يحصد الأرواح في هدوء دون أن يخطئها ، وعززت من وقعه الآثار المتراكمة الضارة الناجمة عن الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير العقابية المفروضة على جنوب افريقيا . فأوقف المؤتمر الوطني الافريقي كفاحه المسلح الآن . وكانت تسود البلاد حالة طوارئ تكشفت في ظلها الأعمال الوحشية التي يرتكبها الفصل العنصري . فرفعت حالة الطوارئ بوجه عام . وباختصار ، فإن جنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تختلف تماما عن جنوب افريقيا في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ .

تلك تطورات مشجعة ينبغي التسليم والترحيب بتأثيرها على النضال من أجل التحرر في جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري لم يُستأصل بعد ، ولكن هناك دلائل على أنه يسير في طريقه الى الزوال بخطى وئيدة ولكنها واثقة . فخطاب الرئيس دي كليرك في شباط/فبراير الماضي وفتحه الأبواب على مصراعيها أمام نشاط سياسي لا يحده قيد في جنوب افريقيا وما ترتب عليه من إزدهار ثقافة وليدة من التعددية السياسية ، والنهج الذي سلكه رئيس جنوب افريقيا ونائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي الجدير برجال دولة

محنكين في جهودهما التعاونية لتمهيد الطريق لبدء المفاوضات ؛ والاصدار الدوري لمحاضر تزف أنباء طيبة عن التقدم المحرز ، والتدفق المطرد للمنفيين العائدين الى جنوب افريقيا ، ولو لزيارة قصيرة في لمحة مشهد تلفزيوني - كلها تطورات خلقت صورة تبعث على الثقة بأن جنوب افريقيا تمر بمخاض التغيير .

ولكن مجرد صورة جنوب افريقيا وهي تمر بمخاض التغيير غير كافية للتبشير بحدوث التغيير الحقيقي الذي نسعى اليه جميعا والذي بحثنا عنه في جنوب افريقيا . فينبغي أن تتسم الصورة أيضا بالتزام واضح لا لبس فيه من جانب جميع المعنيين بتحقيق تغير جذري كقوة دافعة وداعمة ، وأن يتجلى هذا الالتزام في إجراءات ملموسة لا في كلمات رنانة حالمة .

إن مرحلة محاضر الجلسات المنمقة التي تعلن احراز تقدم في "المحادثات حول المحادثات" بالتقسيط التدريجي يجب أن تفسح المجال لبرهان فعلي على جدية نية بريتوريا في مفاوضاتها مع السيد مانديلا ورفاقه . ويجب أن نعالج جوهر هياكل الفصل العنصري وليس مظاهره السطحية - بما يتطلبه ذلك من شدة الجرأة والإلحاح .

يبدو لنا أحيانا - بل في مناسبات كثيرة - كما لو أن حكومة جنوب افريقيا - بدلا من التركيز كليا على إزالة العقبات أمام عقد مفاوضات شامله - تقوم مؤخرا بانفاق طاقة ووقت طويل للقيام بحملة عالمية لكسر العزلة التي تطوقها . فالانطباع يقوم على أن مجرد صورة جنوب افريقيا وهي تدخل في مخاض التغيير فيها ما يكفي لتبرير المكافأة على نية التغيير - مجرد نية التغيير . لكن الصور والنيات لا تكفي . يجب أن نرى جنوب افريقيا تتغير وليس مجرد تصورها تتغير . فنهاية العزلة يجب أن تفهم وينظر إليها على أنها المكافأة القصوى على إجراء تغيير أساسي ولا رجعة فيه في جنوب افريقيا وليس العكس .

ومع ذلك يجب أن نسلم بأنه للمرة الأولى في تاريخ جنوب افريقيا الحافل بالقلاقل ، ربما تكون ، في واقع الأمر ، نشهد عناصر - وعلى أن أكرر ، عناصر - عملية يمكن أن يكتب لها أن تصبح أساسية ولا رجعة فيها ، وذلك بفضل رعاية الجميع ودأبهم . ونحن في جنوب افريقيا لدينا إيمان لا يدانيه الشك بأن ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا هم أكثر من مستعدين لنسيان الماضي والمضي قدما ، يدا بيد مع مواطنيهم البيض ، في مستقبل عامر بالسلم والحرية . وإلا ، لما كان السيد مانديلا مستعدا بهذه العجلة بعد اطلاق سراحه من السجن على الغوص في مياه سياسة الفصل العنصري التي تعج بالتماسيح ردا على دعوة السيد دي كليرك للدخول في محادثات السلام . ولقد غاص في هذه المياه بنية حسنة .

ولكن علينا أن نفهم أن رقصة التانغو تقوم على اشتراك راقصين فيها . ولا يمكن الإبقاء على زخم التغيير وإدامته إلا عندما تقابل النية الحسنة للسيد مانديلا بما يماثلها من جانب محاوريه في حكومة جنوب افريقيا . إننا نشعر بالقلق لان

حكومة جنوب افريقيا تستغرق وقتا طويلا جدا لخلق ظروف مؤاتية للشروع في المفاوضات - مفاوضات حقيقية . ويظهر أن ما بدا وكأنه تقدم سريع في الاسابيع الأولى في "المحادثات حول المحادثات" ، قد حل محله جمود فعلي سببته الاختلافات - اختلافات تافهة أحيانا - تتعلق بالسجناء السياسيين الذين سيطلق سراحهم . ويضاف إلى هذا استمرار العنف الذي لا يمكن تفسيره اطلاقا في البلدات ، حيث تبدو الحكومة مشلولة القوى تماما في مواجهته . فلا بد من تفسير للعنف أفضل من التفسير المبتذل الذي يوحي بأن المؤتمر الوطني الافريقي والانكاثا محصوران في رقصة موت لا نهاية لها ولا مفر منها . إن ظاهرة فرق الموت المستترة التي تزرع الموت بوحشية ومنهجية في القطارات ومحطات السيارات توحي بوجود مؤامرة أشد سؤما وشرا من مجرد حكاية الاقتتال بين الانكاثا والمؤتمر الوطني الافريقي .

فليس معروفا عن سلطات جنوب افريقيا أنها تفتقر للحسم وتعجز عن توطيد الأمن . إن اليد الخفية التي تقف وراء أحداث الفوضى الرهيبة وحمام الدم الذي نشهده اليوم في جنوب افريقيا يجب بل يتعين أن تكون معروفة جيدا لدى الدوائر الحكومية . ولقد كان ينبغي قطع هذه اليد الخفية منذ أمد بعيد ، لو أن سلطات بريتوريا سلمت ، كما فعلنا منذ زمن بعيد ، بأنه في مثل هذا المناخ لا يمكن وجود ظروف تؤدي إلى إجراء مفاوضات شاملة .

لذلك ، ثمة حاجة ماسة للضغط على حكومة جنوب افريقيا لكي تعدّ الطاولة لبدء المفاوضات . ويمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير لممارسة مثل هذا الضغط ، بدلا من كيل المديح فورا ، حتى عندما لا يكون له ما يبرره . ليس لدينا وقت نضيعه . إن الشروط المطلوبة لتمكين شعب جنوب افريقيا من الجلوس إلى طاولة المؤتمر للتفاوض بشأن إقامة حكم دستوري للبلاد مقبول لدى الطرفين . يجب أن نتهيأ الآن ، لاحباط ميل الذين لا يتحلون بالصبر من طرفي النزاع في جنوب افريقيا إلى التردي في اليأس واللجوء إلى الوسائل العنفية سعيا للتغيير .

كذلك يجب أن يدرك ضحايا الفصل العنصري أن فرصتهم قد حانت . لقد استقرت في راحة يدهم فرصة ذهبية لانتزاع بلدهم المعذّب من براثن الفصل العنصري بالوسائل السلمية ، ويجب ألا يدعوها تضيع منهم ، وقد استجاب المؤتمر الوطني الافريقي بوعي وعلى نحو خلاق لفرصة اختبار صدق نوايا حكومة جنوب افريقيا . وعلى الاطراف الاخرى من السود في جنوب افريقيا أن تفعل الشيء نفسه . يجب عليها الانضمام إلى المفاوضات الهادفة لتحقيق الحرية والسلام وذلك للتعجيل برحيل نظام الفصل العنصري . ولهذا السبب نجد أن رفض السماح مؤخرا لقادة مؤتمر الوحدويين الافريقيين الموجودين بالخارج حضور جنازة قائدهم ، الرئيس موشوبنغ ، يعتبر مقلقا للغاية ونحن نشجبه . ففي هذا المنعطف الحاسم من تاريخ جنوب افريقيا المأساوي حيث ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تتصرف بشكل أكثر تسامحا مع معارضيها للتشجيع على خلق مناخ المصالحة ، من المؤسف حقا أن يعامل معاملة المنفيون من جنوب افريقيا ، ولا سيما أولئك الذين سيشاركون في المفاوضات ، كما لو كانوا أغرابا عن وطنهم .

وعلى المجتمع الدولي أن يوضح بجلاء لحكومة جنوب افريقيا أن الطريقة الوحيدة للخروج من مستنقع الفصل العنصري هي السير قدما إلى الامام . وعلى المجتمع الدولي أن يوضح أن الضغط من أجل التغيير لا يمكن أن يتلاشى ، إلى أن يتم التوصل إلى تسليم مقبول للسلطة - وتسليمها بأمان - لشعب جنوب افريقيا .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ سنة صادقت الجمعية العامة بالإجماع على الإعلان التاريخي الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي وللمرة الأولى يتكلم مجتمع الامم المتحدة برمته بصوت واحد في شجب نظام الفصل العنصري البغيض . فالإعلان الصادر في ديسمبر الماضي هو أيضا تعبير عن أملنا المشترك أن تضع حكومة جنوب افريقيا نهاية عاجلة للفصل العنصري ، وهو دعوة قوية لتحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي وموحد ولا عرقي .

في الدورة المستانفة التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٤٤/٢٤٤ مؤكدة من جديد وحدة الهدف .

وبلدان شمال أوروبا ، التي اتكلم باسمها الآن ، تأمل بشدة أن يكون من الممكن في هذه الدورة السير على منوال ذلك التقليد واتخاذ موقف مشترك بتوافق الآراء . ومن الأهمية بمكان أن يظهر التضامن الدولي دائما في تأييد عملية التفاوض الجارية الآن .

لقد حدثت في الأشهر الماضية أحداث هامة وإيجابية في جنوب افريقيا . وزاد هذا من احتمال حدوث تغييرات هامة أصبحت الآن وشيكة التحقق في نهاية الأمر . والفرصة متاحة الآن للقضاء السلمي التام على الفصل العنصري .

لقد شاهدنا الافراج عن نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين . وشهدنا إزالة الحظر المفروض على المنظمات السياسية ، ورفع حالة الطوارئ ، والاتفاقات التي ستسمح بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وعودة المنفيين السياسيين . وهذه خطوات هامة في العملية الرامية إلى إجراء مفاوضات بشأن المستقبل السياسي لجنوب افريقيا . وإلى جانب هذه العوامل الإيجابية ينبغي أن نضيف وقف المؤتمر الوطني الافريقي لكفاحه المسلح والتزامه بالمفاوضات السلمية .

وقد أعلنت جنوب افريقيا ، من جانبها ، التزامها بإلغاء الفصل العنصري وبالتفاوض بشأن دستور جديد . وألغي بالفعل أحد القوانين الأساسية المعززة للفصل العنصري - وهو قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة . وأعلنت الحكومة أيضا التزامها بإلغاء قانوني الأراضي وقانون مناطق الجماعات خلال الدورة البرلمانية المقبلة .

إن هذه كلها تطورات إيجابية . ومع هذا ، لا ينبغي أن نقلل من أهمية الصعوبات التي لا تزال قائمة أمامنا . إن هناك الكثير الذي علينا القيام به قبل أن يستأصل الفصل العنصري تماما . واليوم لا تزال العناصر الأساسية للفصل العنصري قائمة . فالقوانين والممارسات التمييزية والقمعية لا تزال توقع الدمار بأرواح الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ولا تزال تجري محاكمات سياسية عديدة ، ولا يزال هناك سجناء سياسيون يعانون في السجون .

إن أعمال العنف الراهنة ، وبخاصة في ناتال والأوطان الواقعة حول جوهانسبرغ ، أضافت بعدا جديدا للمعاناة وعدم الاستقرار في جنوب افريقيا . وهذا يمكن أن يشكل تهديدا لعملية المفاوضات ذاتها . وبلدان الشمال الاوروبي تناشد جميع الاطراف أن تقطع دائرة العنف وتعمل على استقرار الحالة وعلى حل خلافاتها عن طريق الحوار . وعلى حكومة جنوب افريقيا مسؤولية خاصة لإنهاء هذه الحالة بأسلوب محايد .

وإلى جانب العملية السياسية الجارية الآن ، ينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تتخذ أيضا تدابير عاجلة ترمي إلى علاج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الهائلة القائمة نتيجة للوائح الفصل العنصري . وما لم تتناول هذه الفوارق بسرعة وعلى أعلى مستوى ، فإنها يمكنها في الحقيقة أن تُعرّض العملية السياسية الحالية للخطر .

من اللوائح أنه لا يزال هناك طريق صعب طويل علينا أن نقطعه قبل أن نصل إلى المرحلة التي يمكن لجميع أبناء جنوب افريقيا أن يتعايشوا فيها وفقا للمبادئ الواردة في ميثاقنا وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن بلدان الشمال الاوروبي ستواصل متابعة التطورات في جنوب افريقيا عن كثب . وستواصل تعزيز الحوار وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي في جنوب افريقيا . ونحن مقتنعون بأن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا حتى الآن كانت نتيجة ضغط داخلي وضغط خارجي أيضا . ولذلك ، من الأهمية بمكان - من ناحيتنا - أن نبقي على الضغط الدولي لنحقق التغيير السلمي في جنوب افريقيا .

إن سياسة بلدان الشمال الاوروبي تجاه جنوب افريقيا لا تزال قائمة على العناصر الرئيسية لبرنامج عمل الشمال الاوروبي لعام ١٩٨٨ . وستواصل ممارسة الضغط ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية ، إلى أن يتوافر شاهد واضح على حدوث تغيير كبير لا يعكس اتجاهه في جنوب افريقيا .

اسمحوا لي في الختام أن أقول إنه ليست هناك أنصاف حلول مقبولة ، ولا حل وسط مقبول بشأن الفصل العنصري . يجب على جنوب افريقيا أن تحرر نفسها من هذا البلاء .

ويجب أن يتحرر سكانها جميعا من العنف والمعاناة والخوف وامتهان الإنسان التي تفرضها سياسات الفصل العنصري .

لقد نقل عن الكاتب المسرحي آرثر ميللر في صحيفة "نيويورك تايمز" بعددها الصادر اليوم قوله إن الفصل العنصري أساسا هو مسألة إنكار . وإنني أجد هذا صحيحا تماما . إن الفصل العنصري في الحقيقة انكار بارز للكرامة الإنسانية . ولذلك ، فإن العمل على قيام جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية موحدة مسؤولية مشتركة . ويجب علينا جميعا أن نؤيد شعب جنوب افريقيا في مسعاه . ولا ننسين أن الذين يعارضون الفصل العنصري بشكل نشط يدافعون عن مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . إنها قضية سامية وحيوية في مصلحتنا جميعا .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الولايات المتحدة مقتنعة منذ وقت طويل بأن الفصل العنصري يجب أن يُقضى عليه وبأن العدالة الإنسانية في جنوب افريقيا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الاخذ بنظام قوامه ديمقراطية حقيقية غير عرقية . ولذلك ، فإن المناقشة الراهنة بشأن الفصل العنصري في هذا المحفل مناقشة هامة للغاية . وأود ، منذ البداية ، أن أذكر أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة باتباع كل الوسائل الضرورية للتعجيل بإنهاء الفصل العنصري .

وأود أن أبدأ بإعادة ذكر بعض النقاط المختلفة التي ترى الولايات المتحدة أنها حاسمة لاية مناقشة للفصل العنصري وجنوب افريقيا . النقطة الاولى هي أنه بدأت خلال العام الماضي عملية تغيير سلمي وتفاوض مشجعة في جنوب افريقيا . وهي تواصل احراز تقدم ملموس . فقد أفرج عن سجناء سياسيين بارزين ؛ وأعيدت المشروعية لمنظمات سياسية فرض الحظر عليها لسنوات وهي الآن حرة في ممارسة أنشطة سياسية ؛ وأزيلت معظم القيود المفروضة على وسائط الإعلام ؛ ورفعت حالة الطوارئ في أنحاء جنوب افريقيا . وبدأ العمل في إلغاء دعائم الفصل العنصري التشريعية بإلغاء قانون حفظ المرافق

العامة المنفصلة فعلا ، ويزمع العمل على إلغاء قانون مناطق الجماعات وقانوني الأراضي عندما يُعقد البرلمان بعد بداية العام .

وأهم المنجزات التي أحرزت ذلك النمط من الحوار المثمر بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والحكومة . وقد أدى هذا الحوار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شهر آب/أغسطس الماضي بشأن إجراءات الإفراج عن سائر السجناء السياسيين وعودة المنفيين . وهذا الاتفاق يمهد الطريق لبدء مفاوضات لإقامة نظام دستوري قائم على الانتخابات المنتظمة الحرة والاقتراع العام والحقوق المتساوية والفرص المتكافئة . وهناك قدر كبير من الاتفاق بين جميع الجوانب في جنوب افريقيا بشأن هذا الهدف الأساسي .

إن هذه تغييرات هامة جدا . وقد أكد الرئيس بوش ، بعد لقائه بالرئيس دي كليرك في البيت الأبيض يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر واستماعه إلى تعليقاته بشأن إنهاء الفصل العنصري وبناء جنوب افريقيا جديدة ، رأي الولايات المتحدة بأن الابتعاد عن الفصل العنصري في اتجاه واقع سياسي جديد مسألة لا رجوع فيها ، ويجب ألا تكون قابلة للرجوع فيها . ولا يزال على جنوب افريقيا أن تعمل على تحقيق حلم شعبها ، وستكون هناك بالتأكيد تحديات وعقبات على الطريق . لكن جنوب افريقيا قامت بتغيير كبير بطبيعة الحال وأحرزت تقدما هاما في الاتجاه الصحيح . ويجب القيام بمزيد من التغييرات ، وقد التزمنا بتأييد العملية التي تجعل تلك التغييرات ممكنة .

والنقطة الثانية التي أود التأكيد عليها هي أن التغيير لابد أن يحدث في جو سلمي . وعملية تعميم الديمقراطية البازغة توفر إطارا واعدا للتغير السلمي . ونعتقد أنه يتعين على كل المجموعات أن تشارك في العملية وأن تستفيد بالكامل من الامكانيات التي تتيحها حتى نتوصل إلى انتقال متفاوض عليه نحو نظام جديد . ويجب على كل المجموعات أن تتحمل المسؤولية لا لإنهاء العنف فحسب ، وإنما أيضا للعمل معا من أجل بناء مجتمع وحكومة ديمقراطيين وغير عنصريين في جنوب افريقيا الجديدة . في تحرك ايجابي أوقف المؤتمر الوطني الافريقي الكفاح المسلح كيما يركز طاقاته على المفاوضات ، وقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا ، هي الاخرى ، خطوات في الاشهر الاخيرة استجابة لنداءات المعارضة باستعادة النظام العام الذي أخل به العنف في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر . ان موجات العنف المأساوي التي اندلعت مؤخرا تبين بوضوح كم هو ضروري أن تضاعف جميع الاطراف في جنوب افريقيا جهودها لدى اضطلاعها بمسؤوليتها لردع العنف الذي يمكن أن يقوض عملية التغير السلمي .

لقد اضطلع المجتمع الدولي بدور هام ، وبخاصة في السنة الاخيرة ، في تعزيز عملية التغير السلمي الجارية الآن . وقدمت الامم المتحدة اسهاما هاما . أما الاعلان التاريخي الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ، فقد رسم طريقا جديدا للامم المتحدة . وبدلا من السعي الى معاقبة جنوب افريقيا على سياستها القائمة على الفصل العنصري ، أيد الإعلان بشكل جلي استراتيجية للتفاوضات من أجل التوصل إلى هدف اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وأكد الاعلان من جديد :

"حق جميع الشعوب ، بما فيها شعب جنوب افريقيا ، في تقرير مصيرها بنفسها وفي إقامة المؤسسات ونظم الحكم الخاصة بها التي يمكنها ، بالتفاهم العام فيما بينها ، أن تعيش في ظلها وتعمل معا لبناء مجتمع متناسق" .

(القرار دإ - ١/١٦ ، المرفق ، الفقرة السابعة من الديباجة)

وحث الاعلان شعب جنوب افريقيا :

"على ضم صفوفه للتفاوض بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده إلى مجتمع ديمقراطي لا عنصري" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢)

وقد تم التأكيد مرة أخرى على اعلان كانون الاول/ديسمبر وبرنامج العمل الخاص به في قرار توافق الآراء المتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي . وللأمم المتحدة أن تفخر بهذه المنجزات ، لتشجيعها على السير في طريق صحيح وعملي جديد لإزالة الفصل العنصري ، وتوصلها إلى توافق في الآراء في قيامها بذلك ، واسهامها في التطورات الايجابية التي حدثت بعد ذلك .

ومهمتنا الآن هي أن نواكب خطوات التغيير في جنوب افريقيا وأن نتأكد من أن موقف المجتمع الدولي مستمر في التطور وفقا لذلك . لابد من الابقاء على الدعم القوي لمواصلة التقدم ، ولكن مسؤوليتنا العليا هي دعم عملية تعميم الديمقراطية الجارية في الداخل .

ونعتقد أنه من المهم أن يتخذ أعضاء المجتمع الدولي خطوات للتعرف على عملية التغيير أثناء مجراها ، ولتشجيع هذه العملية . ان الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها بلدي تقوم على أساس القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الذي يحدد بوضوح الخطوات التي يتعين أن تتخذها جنوب افريقيا قبل أن تفكر حكومتي في أي تخفيف أو وقف للجزاءات . وهذه المتطلبات لم تستوف بعد ، ولكننا نأمل أن يتسنى الوفاء بها مع استمرار عملية التغيير . وعلينا ، نحن أعضاء المجتمع الدولي ، أن نتابع التطورات بتمعن ، وأن نضع نصب أعيننا ما نحققه بإجراءاتنا من نتائج . وعلينا أن نكون على استعداد لتعديل مسارنا . وقد تستدعي الاحداث أحيانا أن نغير منهجنا . فغايتنا هي إنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية غير عنصرية . وليس مقصدنا أن نستمر في تدابير لم تعد مثمرة ، بل وقد تؤدي إلى مولد جنوب افريقيا جديدة غارقة الى أذنيها في أزمة اقتصادية طاحنة . ومثل هذه النتيجة لا يمكن أن تكون النتيجة التي نفخر بها أو التي يمكن أن نستمد منها الأمل .

إن ما ترغبه الولايات المتحدة هو التوصل إلى توافق في الآراء حول قرار شامل بشأن الفصل العنصري . إلاّ أننا لن ننضم إلى توافق في الآراء حول قرار غير بنـــاء . ففي هذا المنعطف الحرج من واجب الامم المتحدة أن تشجع ، لا أن تعاقب أو تؤنب . إننا نحث على التوصل إلى توافق في الآراء يبين ما يسود حاليا في جنوب افريقيا من واقـــع سياسي جديد وأمل . فلنحمل معنا روح اعلان كانون الأول/ديسمبر . ونحن نختتم المناقشة بشأن الفصل العنصري في الدورة الخامسة والاربعين .

السيد أوويدراوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ اعتماد اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري بتوافق الآراء ، أدى التلاحـــق السريع للأحداث إلى تحسن نسبي في المناخ في جنوب افريقيا . إن الافراج عن نيلســـون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، واضفاء صفة الشرعية على المؤتمر الوطني الافريقـــي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي بجنوب افريقيـــا و ٣٣ منظمة أخرى مناهضة للفصل العنصري ، ورفع حالة الطوارئ ، والمناقشات التـــي بدأت في ٢ أيار/مايو ١٩٩٠ بين المؤتمر الوطني الافريقي ونظام بريتوريا ، كما أوضح ممثل المؤتمر بالأمس ، كل ذلك بدا وكأنه المؤشر إلى أن الطريق أصبح الآن مفتوحا نحو التحولات الضرورية التي لا رجعة فيها .

وفجأة ، اندلع في جنوب افريقيا ذلك العنف الذي أودى بحياة عشرات الاشخاص في نفس الوقت الذي كانت الآفاق فيه تبدو مؤاتية ، دون أن يتمكن نظام الفصل العنصـــري بجهازه الرقابي والقمعي الضخم من فعل أي شيء ، إن لم يكن هو ذاته المسؤول عن تلـــك المواجهات .

كل هذا يبين بجلاء حدود العملية التي بدأت لتوها . غير أن هذا الكفاح كـــان جاريا منذ لحظة ارساء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وكان ثبات هذا الكفـــاح وعدالته العامل الذي أدى إلى التطورات الايجابية التي نشهدها اليوم ، حتى وإن لـــم تكن كافية . ومواصلة هذا الكفاح هي التي ستؤدي إلى تحقيق النتائج التي طالمـــا انتظرها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي .

كلنا نعرف أن أسس نظام الفصل العنصري وهيكله بل وحتى ممارساته لم تتغير . فمازالت الحياة في جنوب افريقيا ينظمها ما يطلق عليه دعائم الفصل العنصري : أي قانون تسجيل السكان رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقانون أرض المولد لسنة ١٩١٣ ، وقانون احتكار الاراضي وتنميتها لسنة ١٩٣٦ ، وقانون مناطق الجماعات لسنة ١٩٦٦ ، وقانون تعليم البانتو ، والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٣ المتعلق بدستور جمهورية جنوب افريقيا .

وهكذا نرى أن الاغلبية السوداء لا يخصها من جنوب افريقيا سوى ١٣,٦ في المائة بينما يستأثر ٥ ملايين من البيض ب ٨٧ في المائة من أراضي ذلك البلد . ويتضح لنا من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أنه في مجالات متنوعة مثل الصناعة والتعليم والصحة ، يختص البيض من سكان جنوب افريقيا ب ٩٥ في المائة من صناعة جنوب افريقيا ، وان نظام الفصل العنصري يكرس لتعليم البيض من الموارد خمسة أو ستة أمثال ما يخصصه لتعليم السود ، وان متوسط العمر المتوقع للبيض ٧٣ سنة بينما لا يزيد بين السود على ٦٣ سنة ، وان معدل وفيات الاطفال الرضع للبيض لا يزيد على تسعة أطفال لكل ٠٠٠ ١ طفل ، أما في حالة السود فيصل إلى ١٣٤ طفلا لكل ألف .

ونحن نعرف هذه الارقام التي تبين نفس الاختلال في كل مجال . وهي تكشف حقيقة الفصل العنصري العديم الرأفة وغير المحتمل ، تلك الظاهرة التي تبني أو تحطم حياة البشر على أساس لون جلدهم . ولا تزال هذه الحقيقة باقية تشيع الخراب .

وعلى الرغم من ذلك ، سمعنا من دوائر مختلفة اقتراحات بل وتوصيات بإلغاء الجزاءات الاقتصادية على الفصل العنصري ، مع انه لم يتم بعد تحقيق أي شيء أكيد . أما الذين يعيشون الحقيقة ساعة تلو الاخرى ويوما تلو الآخر فيقولون لنا إنه يجب الإبقاء على الجزاءات إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري نهائيا . ولكننا لم نصل بعد الى هذه المرحلة .

إن إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي ، الذي اعتمد بتوافق الآراء ، يذكر التدابير اللازمة لتهيئة مناخ مؤات لبدء المفاوضات بين حكومة جنوب إفريقيا والممثلين الحقيقيين للأغلبية المضطهدة . وفي هذا السياق ، ينبغي ملاحظة أن نظام الفصل العنصري لم يلغ جميع القيود المفروضة على الانشطة السياسية . كما أنه لم يسمح بعودة جميع المنفيين السياسيين . ولا تزال القوانين الجائرة ذاتها سائدة ، حتى في المناطق التي لا تكون فيها حالة الطوارئ معلنة .

كما أننا نلاحظ نوعا جديدا من الهجرة ، هجرة خبيثة وخطيرة نظرا لانه يحق للابيض في جنوب إفريقيا أن يبقى في بيته ٢٥ سلاحا دون رخصة . ونحن نتساءل عما إذا لم يكن التدفق الجديد من المهاجرين والاسلحة يوفر سرا المجندين لاجهزة الامن وعما إذا لم تكن هذه الممارسة مشابهة لتجنيد المرتزقة .

إن ماقلته يبين بوضوح الطابع المزعزع والهش للعملية الجارية حاليا . ولذلك يجب مواصلة الضغوط على نظام الفصل العنصري ، لانها حققت لغاية الآن بعض النتائج المرجوة .

إن هناك رجالا كرسوا حياتهم كلها لمكافحة الفصل العنصري ، وماتوا دون أن يروا ثمار أعمالهم . وإنني أشير هنا ، من بين آخرين ، إلى رئيس مؤتمر الوحدويين

الإفريقيين لازانيا ، زفانيا موثوبينغ . وهنا أود ان أعرب من جديد لمؤتمر الوحدويين الإفريقيين لازانيا عن أصدق وأعمق تعازي شعب بوركينا فاصو ؛ كما نعرب عن عزائنا لرفاقه وأفراد أسرته .

والكفاح مستمر ، فهناك رجال مثل نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، الذي يجسد كفاح مناهضة الفصل العنصري ، يواصلون هذا الكفاح بحسم . ويقف إلى جانبهم ملايين من البشر ، المنظمين في حركات وأحزاب مناهضة للفصل العنصري ، يطالبون بالكرامة الواجبة للبشر .

ومن أجل إنصاف شعب جنوب افريقيا الذي يعرف بشاعة الفصل العنصري مما تركه من آثار في جسده وفي عقله ، ولكي نبين لبلدان خط المواجهة أن تضحياتها لم تذهب هباء ، يجب وضع ثقل الامم المتحدة بالكامل في الكفة الاخرى من الميزان ، كيما يعمل المجتمع الدولي بيد واحدة من اجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري وبزوغ دولة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

وفي هذا العصر ، عصر التغيرات والتحولات الكبيرة ، بإمكاننا في الامم المتحدة أن نكون أداة تعمل على أن يستعيد الجنس البشري ، الذي له موعد مع القدر ، كرامته ويرضي ذاته . دعونا نعمل على تحقيق ذلك .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل عام واحد اجتمعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة وتكلمت بصوت واحد لتدين استمرار ظلم نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ؛ ولتدعو إلى إزالته بالكامل ؛ ولتدعو إلى جعل جنوب إفريقيا بلدا موحدا وديمقراطيا وغير عنصري ، يؤمّن العدالة والامن لجميع مواطنيه .

وبعد مرور تسعة شهور ، اجتمعنا مرة أخرى في شهر أيلول/سبتمبر الماضي - في بيئة مختلفة اختلافا كبيرا - لتقييم ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي ، وللتاكيد مرة أخرى على التزامنا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري . وقد لاحظنا حينئذ أنه حدث عدد من

التطورات الايجابية وأنه أتيحت إمكانية واضحة لإجراء تغيير حقيقي ولتفكيك نظام الفصل العنصري . وقد أعربنا عن التقدير الواجب لهذه التطورات المشجعة وما تبشر به من حقبة جديدة ، نأمل بإخلاص تحقيقها .

ولكن في الوقت ذاته لوحظ بجلاء أننا مازلنا في بداية العملية لا في نهايتها ؛ وأن التقدم المحرز ، والذي كان تقدما كبيرا ، ينبغي أن يحظى بالترحيب ، ولكنه لا يمثل التغيير الواضح الذي لا رجعة فيه والذي يطالب المجتمع الدولي بحدوثه في جنوب إفريقيا ؛ وأنه يجب القيام بأكثر من ذلك بكثير من أجل الوفاء بجميع الالتزامات ، ومن أجل تنفيذ الالتزامات الاخرى التي لا بد من عقدها .

وقد بينت في ذلك الحين بشيء من التفصيل آراء الحكومة الاسترالية بشأن المسائل المعروضة علينا . ولا تزال هذه الآراء منطبقة اليوم دون أي تغيير .

لقد رحبت الحكومة الاسترالية ترحيبا حارا بالخطوات الجاري اتخاذها داخل جنوب إفريقيا ، وأشادت بالسيد دي كلارك والسيد مانديلا وبزملائهما لما يبدونه من دراية سياسية والتزام بالتغيير . بل إن رئيس وزراء استراليا كتب مؤخرا إلى السيد دي كليرك والسيد مانديلا يهنئهما على التقدم المحرز حتى الآن .

ومازلنا نرى أن التقدم الجاري الآن لايزال في مرحلة مبكرة . فقد قال رئيس وزراء استراليا في خطاب ألقاه أمام البرلمان الاسترالي يوم ١١ تشرين الاول/اكتوبر ، أن التقدم المحرز يحظى بالترحيب ، ولكننا لم نصل بأي شكل من الاشكال إلى نهاية الرحلة ؛ ويلزم القيام بالمزيد .

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر قال وزير خارجية استراليا في البرلمان :

"واقع الحال هو أن إخلاص الرئيس دي كليرك يبدو واضحا وأن التزامه والتزام كبار زملائه بالتغيير قد يكون التزاما لاعودة فيه . ولكن عملية التغيير ذاتها قد بدأت لتوها ، ومن السابق لأوانه أن نعلن بأي قدر من الثقة أن عملية التغيير لا يمكن عكسها . إن ما حدث لغاية اليوم يتمثل أساسا في محادثات عن محادثات ، وإزالة العقبات الاولية . فالمفاوضات الملموسة لم تبدأ بعد ..."

وكما أشار السيدان دي كليرك وماندبلا ، هناك قوى جبارة تعارض عملية الإصلاح في جنوب افريقيا . كما نلاحظ أيضا الاثر المخرب الذي ينطوي عليه أي تصعيد للعنف .

والحكومة الاسترالية ، إذ تضع ذلك في الاعتبار ، لا تزال ملتزمة بالإبقاء على التدابير الحالية الرامية إلى مواصلة الضغط على حكومة جنوب افريقيا للوفاء بالتزاماتها ، وإلغاء الفصل العنصري ، والتوصل ، عن طريق المفاوضات ، إلى إقامة جنوب افريقيا جديدة - ديمقراطية موحدة لا تفرق بين الجنسين وغير عنصرية .

واقتبس مرة أخرى من البيان الذي ألقاه وزير الخارجية قبل أقل من شهر :

"إن استراليا لا تريد الإبقاء على الجزاءات التجارية أو المالية أو الرياضية للحظة واحدة أكثر مما تقتضيه الضرورة ، ولكننا مصممون على الإبقاء عليها ما دامت هناك حاجة إلى ذلك لضمان القضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما ولتصبح جنوب إفريقيا أخيرا ديمقراطية غير عنصرية حقا ... ولن نغير موقفنا إلاّ إذا اقتنعنا بوجود دليل واضح على تغيير عميق لا رجعة فيه" .

ولا بد أن نتذكر أن العملية الجارية الآن في جنوب افريقيا مازالت عملية هشة . فبالرغم من التزام الأطراف الرئيسية المعنية ، لا تزال على الطريق مشاكل وعقبات عديدة . ومن المؤسف أننا لا نزال نتلقى تقارير جديدة متواترة عن العنف الذي يمكن أن يهدد التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن . وفي الأشهر الاثني عشر التي [illegible] قبل ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أفادت التقارير عن مقتل ٣٠٣٨ شخصا في العنف السياسي ، أي حوالي ١٠ أشخاص في اليوم وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد القتلى في السنة السابقة . وبقلق وحزن كبير ، تلقينا تقارير في الأيام القليلة الماضية عن تجدد العنف الذي أودى بأرواح عدد من الناس في بلدات الريف . وقد أشار تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الصادر في أيلول/سبتمبر ، الى الحاجة الماسة الى إنهاء العنف ومعالجته على أرفع مستوى ، وحذر من العواقب إذا استمر العنف دون كبح . ومن الأهمية بمكان أن تبادر حكومة جنوب افريقيا فورا الى فرض السيطرة على العناصر المتمردة من الشرطة والأمن التي اشتركت في تجدد العنف الأخير أو حرضت عليه .

إننا نرحب بالنداء المشترك الذي وجهه دي كليرك ومانديلا الى جميع الاطراف لبذل قصارى جهودها من أجل وضع حد للعنف ، وبالتقارير التي تفيد أنه سيعقد اجتماع عما قريب بين السيد مانديلا والسيد بوتيليزي ، لمناقشة مشكلة استمرار العنف في الأوطان . ولا بد من بذل كل جهد لوضع حد نهائي لهذا القتل الفاشم .

لقد أشرت الى تأييدنا للالتزامات بالتغيير من جانب حكومة جنوب افريقيا وتأييدنا للتقدم المحرز حتى الآن . ومنذ اجتماعنا في أيلول/سبتمبر ، تم أخيرا وضع حد نهائي لقانون المرافق العامة المنفصلة . كما أكدت حكومة جنوب افريقيا من جديد التزامها بإلغاء ركنين آخرين من الأركان القديمة للفصل العنصري ، وهما قانونا الأراضي وقانون مناطق الجماعات ، في دورة البرلمان القادمة التي تبدأ في شباط/فبراير . كما يتوقع بعض التحرك الهام فيما يتعلق بقانون الأمن الداخلي .

ولكن ، كمؤشر من حكومة جنوب افريقيا على حسن نيتها والتزامها بالتغيير ، تقتضي الضرورة منها أن تتابع وتنفذ بالكامل تلك التعهدات والاتفاقات التي أبرمتها حتى الآن ، وأن تفعل ذلك على وجه السرعة . ونحن نسمع بصورة متزايدة عن القلق الذي يعرب عنه بشأن ما يبدو أنه التعطل الحالي للمناقشات بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي . وعلاوة على ذلك ، هناك قلق من عدم احراز تقدم في الافراج عن السجناء السياسيين وعودة المنفيين ، الأمر الذي التزمت به حكومة جنوب افريقيا علانية وبصورة واضحة . وستكون ضربة مفجعة توجه الى عملية التغيير السلمي إذا فقد أحد الجانبين ثقته وإيمانه بتعهدات الجانب الآخر بسبب القعود عن الوفاء التام بالالتزامات التي تم التعهد بها .

بالرغم من هذه المشاكل واستمرار هشاشة عملية الاصلاح ، ليس من المبكر أن يبدأ المجتمع الدولي النظر في مواصلة تقديم دعمه الى ما بعد العملية الحالية . وقد لاحظ الأمين العام في تقريره الحالي ، أنه توافرت أخيرا إمكانية بينة لحدوث تغيير حقيقي وتفكيك نظام الفصل العنصري . كما يشير تقرير اللجنة الخاصة المعروض علينا بدوره نفس النقطة . إذن لقد حان الوقت ، انطلاقا من هذا الواقع ، لأن يبدأ المجتمع الدولي ككل في التطلع الى الأمام وأن يخطط بتفصيل أكبر للمستقبل في جنوب افريقيا الجديدة بعد الفصل العنصري .

وعن طريق الكمنولث ، بدأت حكومة استراليا تنظر في أجدى سبل المساعدة التي يمكن تقديمها الى جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . وإذا أردنا أن تتحقق آمال جميع أهالي جنوب افريقيا بالنسبة للمستقبل ، فإن علينا ، مع المحافظة على دعمنا للعملية الحالية ، أن نبدأ بالتركيز على احتياجات شعب جنوب افريقيا في المستقبل .

السيد تراكالاري (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

تنعقد مناقشتنا في وقت حاسم في تاريخ جنوب افريقيا . فقد بدأت في ذلك البلد عملية دينامية للتغيير السياسي . وفي أوقات الحركة السريعة هذه ، وبالنظر

الى حجم وتعقيد المسائل المعنية ، من الاهمية بمكان ليس مجرد الاكتفاء بقياس الشوط الذي قطع بالفعل ، بل الحصول كذلك على منظور واضح للشوط الذي لم يقطع بعد ، مما يعطي أهمية خاصة لمناقشتنا الراهنة .*

إن جمعيتنا ما فتئت ترفع عقيرتها عاما بعد عام لتدين الفصل العنصري ، نظام العنصرية المؤسسية الذي ينتهك الاهداف الاساسية لميثاق منظمتنا . ولست بحاجة الى التشديد على أن العزل والتمييز هما نقيض المثل الديمقراطية التي تلتزم بها جميع الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

لقد أنكر الفصل العنصري على أغلبية أهالي جنوب افريقيا أبسط حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مثل حق التصويت والحق في حرية اختيار مكان الاقامة مع أسرهم والحق في التماس عمل في المكان الذي يختارونه ، وفي نهاية المطاف الحق في المشاركة في العمليات السياسية التي تؤثر على حياتهم . إنه نظام تمت المحافظة عليه بالقمع ، وقد أفرز بدوره الحقد والعنف .

وقد أعربت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مرارا وتكرارا عن رفضها الكامل للفصل العنصري وما يقترن به من تدابير قمعية ، ومنها حالة الطوارئ ، والخطوات المتخذة ضد المنظمات التي تعارض النظام معارضة سلمية وسياسة البانتوستانات وسائر التدابير التي تستهدف إضعاف الاكثرية السوداء بزرع الفرقة في صفوفها وتوزيعها على كيانات مصطنعة .

وقد طالبت الدول الاثنتا عشرة بالقضاء الفوري والكامل على الفصل العنصري عن طريق الوسائل السلمية ، وأكدت أن الحلقة المفرغة المتمثلة في العنف والقمع لا يمكن الخروج منها إلا عن طريق الحوار والمفاوضات البناءة .

وتحقيقا لهذه الاهداف ، اعتمدت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها سياسة ناشطة تقوم على نهجين متوازيين يتألفان من تدابير تقييدية وتدابير إيجابية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مكاوي (لبنان) .

ـتثت المجموعة منذ أمد طويل تسعى من أجل تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، وتستخدم ـة متضافرة من تدابير الضغط والتشجيع للعمل على تفكيك الفصل العنصري . وقد ، إجراءات لمساعدة ضحايا الفصل العنصري ، بما في ذلك السجناء السياسيون ، ، برامج وطنية وجماعية كبيرة في القطاعات الانسانية والاجتماعية ، وفي مجال ـيب والتعليم وفي مجال المساعدة القانونية . وجميع هذه البرامج نفذت بمساعدة ات ملتزمة بالتغيير الديمقراطي السلمي في جنوب افريقيا .

وفي الوقت ذاته ، أعربت الدول الاثنتا عشرة عن اقتناعها بأن عزل جنوب نيا بالكامل عن بقية العالم قد يعود بغير المرجو منه ، وإنه بغية ممارسة ـ الفعال والاقناع ، لا بد من الابقاء على قنوات الاتصال .

وتستمد الدول الاثنتا عشرة تشجيعا كبيرا من العلائم المتزايدة التي تفيد بأن ب افريقيا تقف على عتبة حقبة جديدة . هناك ثلاثة عوامل رئيسية قد لعبت دورا ـا وهي : تصميم ومثابرة حركات مناهضة الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا جها ؛ ووحدة الهدف لدى المجتمع الدولي ، التي تمثلت في الاعلان المناهض للفصل سري الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر الماضي في الدورة ثنائية للجمعية العامة ؛ وأخيرا ، تعاظم الإدراك داخل جنوب افريقيا ، ولا سيما ـانب حكومة جنوب افريقيا ، بأن البلد والمجتمع المنكوبين بالفصل العنصري مقضي ما بالفناء ، وأن التغيير هو المخرج الوحيد من هذه الحالة القائمة على الصراع د والتهميش .

وأصبحت الآثار المتضافرة للعوامل التي ذكرتها للتو تحقق نتائج ربما كانت تبدو غير ممكنة قبل عام واحد فقط. فقد أتيحت الفرصة للمجموعة الاوروبية والدول الاثنتي عشرة فيها لكي تعرب ، أثناء المناقشة التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي ، عن تقييمها للتطورات الهامة التي وقعت وهي : رفع الحظر عن المنظمات السياسية ، والافراج عن نيلسون مانديلا وغيره من قادة الحركات المناهضة للفصل العنصري ، وإلغاء حالة الطوارئ ، والشروع في حوار سياسي بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ، وابرام اتفاقات بريتوريا التي تنص، في جملة أمور ، على اطلاق سراح السجناء السياسيين واصدار العفو عن المنفيين وعودتهم بطريقة تدريجية ، وتحديد القوانين الأمنية التي تعرقل النشاط السياسي الحر والغاؤها .

وقد خلصت الدول الاثنتا عشرة آنذاك الى ما يلي :

"إن الجمعية العامة تجتمع في وقت تبرز فيه الآمال بانه سيتسنى في نهاية المطاف استئصال نظام الفصل العنصري ليحل محله مجتمع ديمقراطي متحد وغير عنصري" . (A/44/PV.97 ، ص ٤٨)

وقد أدت الأحداث اللاحقة التي رحبت بها الدول الاثنتا عشرة الى تعزيز هذا المنظور الايجابي . فقد رفعت حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد كما قرر الحزب الحاكم أن يفتح أبوابه أمام جميع أهالي جنوب افريقيا ، وأوضح الرئيس دي كليرك قبوله لمفهوم حق الاقتراع العام وأكد من جديد التزام حكومته بإلغاء قانوني الأراضي وقانون مناطق المجموعات في الدورة البرلمانية المقبلة وتم الغاء عدد من القوانين التمييزية ومن بينها قانون مرافق الحياة المنفصلة ، وهو واحد مما يسمى بدعائم الفصل العنصري .

وأعلن المؤتمر الوطني الافريقي ، من جهته ، وقف الكفاح المسلح ، وبعد ذلك خطوة هامة في عملية المفاوضات المؤدية الى الاصلاح الدستوري . كما أعرب المؤتمر الوطني الافريقي بوضوح عن استعداده لبذل كل جهد من أجل خلق مجتمع يقوم على أساس الديمقراطية والعدالة والسلم .

وليست هذه التحركات رمزية ولا تجميلية بل هي تطورات واقعية وهامة لم تتسن الا بفضل الشجاعة والرؤية اللتين تحلى بهما قادة الطرفين الذين يستحقون ثناءنا واحترامنا . ونتيجة لذلك تغير المناخ السياسي في جنوب افريقيا تغيرا جذريا . وكما اعلنت حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي في اتفاقات بريتوريا المبرمة في آب/اغسطس الماضي ، لقد فتح السبيل صوب المضي في مفاوضات بشأن دستور جديد . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد دعوتها الى جميع الاطراف في جنوب افريقيا الى الانضمام الى العملية السياسية والاسهام بشكل كامل في اقامة مجتمع غير عنصري ديمقراطي متحد جديد في بلادها .

اذا القينا نظرة استشرافية الى ما يحدث ، فليس هناك مجال للشك في أن هيكل الفصل العنصري يتلاشى بصورة جدية . فقد زالت بالفعل إحدى الدعائم الرئيسية للنظام الا وهي قانون المرافق المنفصلة ، ويتوقع أن يزول اثنان آخران هما قانونا الاراضي وقانون مناطق المجموعات في الدورة المقبلة لبرلمان جنوب افريقيا . وتامل الدول الاثنتا عشرة أن يحدث ذلك في اقرب وقت ممكن وأن تلغى الدعامة الرئيسية الاخرى وهي قانون تسجيل السكان في المستقبل القريب .

ويعادل ما تقدم في الاهمية اتجاه الحالة الذهنية لشعب جنوب إفريقيا إلى التواؤم مع أوضاع المستقبل ، والاعتقاد السائد ، سوا تم الاعراب عنه علنا او في احاديث خاصة ، هو أن عملية التحول الحقيقي قد بدات وانه لا توجد بدائل لذلك البتة. ويركز الشعب اهتمامه على ما سيعقب القضاء على الفصل العنصري . وهذا يشمل ، بصفة خاصة ، المشاكل المتعلقة بتقريب الفوارق الشاسعة في مجتمع جنوب افريقيا ومعالجة الحرمان من ملكية الاراضي وأوجه التشويه التي سيخلفها الفصل العنصري ووضع دستور ديمقراطي بوسعه أن يلبي على افضل وجه احتياجات جنوب افريقيا الجديدة وغير العنصرية . وهذه مسائل معقدة وليس بوسعنا أن نملي الحلول بل يمكننا أن ندعم ، عن طريق المساعدة والتعاون ، الحلول التي سيعتمدها اهالي جنوب افريقيا أنفسهم . ويتمثل دورنا في الاصرار على التفكيك الكامل للفصل العنصري حتى يتسنى لشعب جنوب افريقيا أن يقرر مصيره بحرية .

ونود أن نوضح بجلاء أن الدول الاثنتي عشرة لا تميل الى التفاؤل السهل ولا تقلل من جسامة الصعوبات التي لا تزال قائمة . وهي تدرك تماما أن هناك شوطا طويلا يتعين قطعه . ولا بد من التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل اليها . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة على ضرورة استمرار الجهود الحثيثة من أجل ضمان الافراج عن السجناء السياسيين والعفو عن المنفيين السياسيين واعادة النظر في التشريعات الامنية وفقا للجدول الزمني الذي اتفقت عليه الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي في مضبطة بريتوريا .

لا يزال استكمال العملية مهمة جسيمة . فلا يتعين ازالة الاليات المؤسسية للفصل العنصري بالكامل فحسب بل لا بد من التغلب على مخلفات الماضي المادية والنفسية . فمقاومة التغيير والاختلالات الاجتماعية والانقسامات والتوترات التي يحدثها النظام - أي ذلك التراث المؤسف من الخوف والاحباط - كلها عوامل ضارة . وتسلم المجموعة الاوروبية والدول الاثنتا عشرة الاعضاء فيها بانه يجب أن تتمكن جنوب افريقيا الجديدة فيما بعد الفصل العنصري من الاستفادة من جميع الموارد الاقتصادية بما في ذلك الحصول على التمويل الخارجي اللازم لتامين رخائها مستقبلا والتنمية الكاملة لشعبها بأسره . فجنوب افريقيا تواجه مشاكل اجتماعية - اقتصادية حادة وخاصة في مجال العمالة والتعليم والاسكان ، في ظل خلفية من ارتفاع معدل نمو السكان. وقد تفاقمت هذه المشاكل تفاقما كبيرا نتيجة الفصل العنصري ولا بد من اتخاذ تدابير ايجابية لتقويم الاختلالات .

ولا بد من العمل على الدوام على كبح احتمال اللجوء الى العنف لانه ينطوي على امكانية تعريض العملية للخطر . ويتوجب على جميع الاطراف أن تعالج هذه المشكلة الحاسمة . وفي هذا الصدد، تتحمل الحكومة المسؤولية الاساسية عن المحافظة على النظام وحماية سلامة جميع المواطنين . ومن واجبها أن تضمن أن قوات الامن تؤدي عملها بطريقة متجردة وأن سلوكها يتسق اتساقا كاملا والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة وأنها تستجيب لضرورة استعادة الشعور بالامن والثقة لدى الجميع . وتدعو الدول

الاثنتا عشرة جميع الاطراف الى العمل بنشاط من أجل تفادي العنف وتعزيز عملية المصالحة الوطنية على جميع الاصعدة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن على الجمعية العامة ، عند هذا المنعطف الهام في تاريخ جنوب افريقيا ، أن تاخذ في الحسبان التطورات الايجابية التي طرأت في البلاد وأن ترسل إشارة تشجيع وأمل قد تعزز لدى أهالي جنوب افريقيا الثقة في مستقبلهم المشترك والعزم على المضي قدما صوب بناء مجتمع جديد يقوم على أساس الحرية والكرامة للجميع . ولن تألو الدول الاثنتا عشرة جهدا للمساهمة في تحقيق هذا الهدف . وتتطلع المجموعة الاوروبية والدول الاثنتا عشرة الاعضاء فيها الى الوقت الذي ستتمكن فيه جنوب افريقيا الديمقراطية الحرة الجديدة من استخدام طاقاتها الكبرى ، دون تمييز عنصري ، من أجل احراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد وفي منطقة الجنوب الافريقي وعلى نطاق أوسع ، في المجتمع الدولي .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام ١٩٤٨ ، عندما استقر نظام الفصل العنصري مؤسسيا في جنوب افريقيا ، تقوم الامم المتحدة بدراسة سياسات نظام جنوب افريقيا عن كثب . وقد أولت الامم المتحدة اهتماما خاصا لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا عن طريق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي شكلت عام ١٩٦٢ . وقد ادرجت القضية على جدول أعمال الجمعية العامة بصفة مستمرة وقدم المجتمع الدولي برمته قرارات عديدة تعبر عن التنديد التام بنظام الفصل العنصري البغيض واتخذ تلك القرارات وأعاد تأكيدها .

إن اصدار اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ أحدث دليل على العزم الدولي على القضاء على الفصل العنصري . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أصبح العالم مستعدا للقضاء على العنف والعنصرية . وقد أوضح اعلان العام الماضي بحق ،

"إن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الافريقي لا يمكن تحقيقهما إلا عند تصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري" . (القرار دإ - ١/١٦ ، الفقرة الخامسة من الديباجة)

إن التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا تدعم الامل في امكانية القضاء على نظام الفصل العنصري سلميا ، وبالرغم من ذلك لا تزال جنوب افريقيا الخالية من الفصل العنصري بعيدة المنال . ويجب أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا سلسلة من التدابير لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات . ويجب أن تفرج عن جميع المسجونين السياسيين دون شرط ؛ وتمتنع عن فرض أية قيود عليهم ؛ وترفع الحظر والقيود عن كل الجماعات السياسية المناهضة للفصل العنصري والافراد المناهضين له ؛ وتسحب كل قواتها من البلدات وتنهي حالة الطوارئ ؛ وتلغي جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي

الذي يهدف الى تحديد النشاط السياسي ؛ وتوقف كل المحاكمات السياسية والاعـــدام السياسي .

هناك عدد من التطورات الايجابية ، وبخاصة رفع الحظر عن المنظمات السياسيـــة المعارضة ، والافراج عن بعض المسجونين السياسيين ، بما فيهم السيد نلسون مانديـــلا ، والمحادثات مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وقد ساهمت هذه التطورات في إزالة بعض العقبات التي تعترض المفاوضات . وبالرغم من أنه يجب علينا الاعتراف بهذه التطورات الايجابية والترحيب بها ، يجب بالمثل أن نتفهم أنه ما لم تلغ كل صكـــوك الفصل العنصري ويعترف بحقوق الانسان والحقوق الوطنية الاساسية وتنفذ بالنسبة لجميـــع سكان جنوب افريقيا بغض النظر عن لونهم أو جنسهم ، فإن الجزاءات الدولية ضد جنـــوب افريقيا يجب أن تظل قائمة .

إن الوحشية المستمرة التي تمارسها قوات الامن التابعة لنظام بريتوريا ضـــد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا عامل هام في منع المنظمات التي كانت تخضع للحظـــر فيما قبل من اعادة بناء هياكلها بطريقة فعالة ، كما أنها تعوق اجراء نقـــاش ديمقراطي ومفاوضات حول دستور جديد .

ولا تزال الوحشية والعنف واسعي الانتشار في جنوب افريقيا . ولا يـــزال المناهضون للفصل العنصري يعتقلون ويحتجزون ، ويلقى كثيرون منهم حتفهم أثنـــاء احتجازهم أو اعتقال الشرطة لهم . وطالما استمرت مظاهر العنف والاضطراب هذه ، لـــن تتمكن الجماعات والجمعيات المناهضة للفصل العنصري من اعادة بناء هياكل فعالة تهدف الى إرساء جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

وبالرغم من قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٤٤ الذي اتخذ بتوافق الآراء وإلغـــاء حالة الطوارئ في ناتال في أيلول/سبتمبر ، لم تقم سلطات جنوب افريقيا بأي عمـــل ذي بال . إن نظام جنوب افريقيا يجب أن يفهم أن العنف المتواصل وقتل قوات الشرطـــة للسكان لا يمكن قبولهما ويتعارضان تماما مع الاتجاه صوب إزالة الفواصل العنصريـــة وإرســـاء جنوب افريقيا متحـــدة وديمقراطية . ويحذر السيد نلسون مانديلا مـــن أنـــه

"إذا فشلت حكومة جنوب افريقيا في اتخاذ اجراء ضد العنف ، فستغـــرق جنوب افريقيا برمتها في الدماء" .

إن تنفيذ الاعلان الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة له أهمية كبرى في عملية القضاء على حكم الفصل العنصري في جنوب افريقيـــا . فالاعلان يوضح أن الجزاءات الموقعة على هذا النظام ستظل عنصرا أساسيا في السياســة المتبعة ويجب متابعة تنفيذها بدقة .

إن جمهورية ايران الاسلامية ، رغبة منها في الاسهام في القضاء على سياســات الفصل العنصري اللاإنسانية ، تشترك دائما في تقديم قرارات الجمعية العامة لمناهضــة السياسات العنصرية في جنوب افريقيا . ويسعى بلدي ، بالتعاون الوثيق مع الفريـــق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية الى جنوب افريقيـــا ، الى تعزيز تنفيذ الحظر المفروض على بيع المنتجات النفطية والبترولية الاخـــرى وتوريدها الى جنوب افريقيا . وضمانا للتنفيذ التام لهذه المقاطعة ، ألزمت جمهوريـــة ايران الاسلامية من يشتري نفطها بأن يقدم شهادة تفريغ . وبالاضافة الى ذلك ، صـــدق مجلس الشورى الاسلامي على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعـــاب الرياضية . وقدمت ايران وثائق انضمامها الى الامين العام للأمم المتحدة في ١٢ كانـون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

وتشير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقريرها الاخير الى أنـــه ، خلافا لقرارات الأمم المتحدة المناهضة لسياسة الفصل العنصري والأنشطة العسكريـــة ذات الصلة - وأُوجِّه أنظار الممثلين الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٤ واو والوثيقتيـــن A/45/681 و A/45/682 التي تندد بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا - هناك تعـــاون وثيق ، وبخاصة في المجالين العسكري والنووي ، بين هذين النظامين العنصريين . ومـــن الواضح أن هذا التعاون يعوق بشكل كبير القضاء على الفصل العنصري . ان التجاهـــل الصارخ لهذه القضية يشكل عقبة ضخمة في سبيل القضاء على الفصل العنصري وآثـــاره المدمرة .

(السيد خرازي ، جمهورية ايـــــران الاسلاميـــــة)

وترى جمهورية ايران الاسلامية أنه بالعمل المتضافر ، مع أخذ المناخ الدولـــي الجديد في الاعتبار ، يمكن القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . والواقع أنه من الواجب القضاء عليه . وهذا هو أقل ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لتخفيـــف معاناة شعب جنوب افريقيا المقهور . وجمهورية ايران الاسلامية على استعداد ، كمـــا كانت دوما ، للعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف .

السيد موسى (مصر) : تجتمع الجمعية العامة حاليا لتناقش سياسة الفصل العنصري التي لا تزال تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وهو موضوع تناقشه الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٦ تعبيرا عن اصرار العالم وعزمه على إنهاء نظام الفصل العنصري اللاإخلاقي وغير المشروع .

ولعل من حُسن الطالع أن قوى لها وزنها داخل الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ذاتها أدركت أخيرا افلاس هذه السياسة وثبت لها أن ممارسة الفصل العنصري لم تكن فقط خطأ ، بل خطيئة يجب الاعتراف بها والاقدام على تصحيح آثارها .

ان اهتمام مصر الدائم بالعمل على إنهاء سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يكتسب أولويته فقط من انتمائها الأصيل للقارة الافريقية ، بل من ايمانها بعدالة مطالب شعب جنوب افريقيا وأيضا من حرصها على أن يتاح لهذا الشعب حق حكم بلاده وتقرير مصيره .

لقد حان الوقت لحذف عبارة "سياسة الفصل العنصري" من القاموس السياسي المعاصر . فهي عبارة تجافي كافة المواثيق والاعراف الدولية ، حيث مثّلت وتمثّل مظهرا شاذا في اطار النظام الدولي الذي لم يعد يتسامح مع مثل تلك السياسة العنصرية ، كما لم يعد يقبل بأقلية مهما كانت درجة تقدمها التقني أو ارتباطاتها الاقتصادية الدولية تسيطر بالقهر على الأغلبية وتحرمها من حق الاسهام في تقرير مصير بلدها والعمل من أجل مستقبلها .

إن نظرة موضوعية الى الموقف اليوم ، مقارنا بما كان عليه الوضع في مثل هذا اليوم من العام الماضي ، من شأنها أن تعطينا بعض الاحساس بالأمل إذ تتحرك الأمور نحو الأفضل ، وان وجب عليّ إن أبادر بالقول أن الطريق الى ما نصبو اليه ما زال طويلا ومحفوفا بالعقبات .

لقد اتفقت الآراء على أهمية التصفية النهائية والكاملة لنظام الفصل العنصري ، كما تم تحديد الأسلوب من خلال المفاوضات وصولا الى تسوية سياسية سلمية من شأنها أن تسفر عن قيام نظام دستوري جديد تصبح بمقتضاه جنوب افريقيا دولة موحدة

وديمقراطية وغير عنصرية ، ويكون لشعبها ، بلا تفرقة أو استثناء أو تمييز ، الحق في المشاركة في الحكم وادارة البلاد على أساس من التصويت العام القائم على المساواة وحكم الأغلبية وعن طريق الاقتراع السري .

لقد كان توصل الجمعية العامة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي الى اصدار الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، بمثابة حجر زاوية أساسي لبحث هذه القضية والتعامل معها .

وواصلت الجمعية العامة مناقشة الامر في ايلول/سبتمبر الماضي حيث تابعت التقدم المحرز في تنفيذ اعلانها وانتهينا جميعا مرة أخرى الى توافق آراء يؤكد على أهمية اتخاذ جنوب افريقيا خطوات أخرى لتنفيذ التغيرات العميقة والتي لا رجعة فيها والمشار إليها في الاعلان ، وأن يلتزم المجتمع الدولي بالإبقاء على التدابير القائمة الرامية الى دفع نظام الحكم في جنوب افريقيا الى الرجوع عن الفصل العنصري حتى يقوم الدليل قاطعا على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها وعلى انتهاء النظام العنصري : نقول ذلك ونحن نرحب في الوقت نفسه بالمحادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا بهدف تسهيل المفاوضات الموضوعية بينهما كما نثني على مبادرة المؤتمر الوطني بتعليق الكفاح المسلح في ضوء الظروف الحالية .

اننا نعتقد أن من المصلحة عدم تجاهل الاجراءات الايجابية التي اتخذها نظام بريتوريا ، والتي نرى أنها في الاتجاه الصحيح . وقد كان من شأن هذه الاجراءات البدء في المباحثات حول المفاوضات ؛ ولعل أهمها رفع الحظر السياسي عن الحركات الوطنية ، والافراج عن بعض المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا وإبطال العمل ببعض القوانين التمييزية ورفع حالة الطوارئ . إلا أن التقييم الموضوعي للموقف على الطبيعة يدفعنا الى الحذر في تفاؤلنا . فما زالت أعمدة أساسية في نظام وفلسفة الفصل العنصري قائمة ، ولم يحدث حتى الآن أن أُطلق سراح كافة المسجونين السياسيين أو سمح للمبعدين أو المنفيين بالعودة النهائية الى بلادهم . وما زال العمل ساريا بقانون الامن الداخلي . كما أن المباحثات حول المفاوضات - برغم استمرارها - لم تفسح الطريق بعد لمفاوضات موضوعية حول اسلوب القضاء على نظام الفصل العنصري .

اننا ندرك أن محصلة فلسفة وممارسات الفصل العنصري خلال عقود عديدة قد استقرت في ممارسات البعض وقد يكون من شانها أن تحتاج الى بعض الوقت حتى يمكن التخلص منها بشكل سلمي ونهائي . إلا أن قوة الدفع التي تحققت في بداية هذا العام يجب أن تستمر وبمعدل أعلى . وفي هذا الاطار فإن مصر تحث المجتمع الدولي على الالتزام بعدم تخفيف التدابير القائمة حتى يتم اجراء التغييرات العميقة التي تحدثنا عنها ونطالب بها .

إننا نتطلع الى المستقبل بقدر من التفاؤل ، التفاؤل الحذر الذي لم يكن متاحا لنا قبل عام فقط ، ونأمل أن تشهد الأسابيع والأشهر القادمة تعديلات دستورية ذات مغزى حقيقي تنهي عناصر نظام الفصل العنصري وتضع علامات الطريق لمجتمع ديمقراطي لا يعرف التمييز بسبب اللون أو العرق .

لقد عانت القارة الافريقية لقرون طويلة من ظاهرة الاستعمار والاستغلال . وخلال العقود الماضية أضيف الى معاناتها مشاكل التنمية والديون والتصحر والجفاف . ولا شك أنه من غير المنطقي أو المقبول أن تغترب القارة والعالم من مشارف الالف الثالثة بعد الميلاد وافريقيا مكبلة بممارسات عنصرية .

إن من حق المجتمع الدولي أن يتطلع الى انتصار الحكمة والموضوعية ويأمل في ظهور دولة قوية في جنوب افريقيا يسودها العدل والمساواة بامكانها أن تشكل اضافة ثرية لأهلها وللدول الافريقية المجاورة لها وأن تساهم في انتقال القارة نقلة كيفية واسعة الى عالم خالٍ من التمييز العنصري ، قادر على تطبيق مبادئ احترام حقوق الانسان واطلاق طاقات البشر .

إن تغيير لهجة الخطاب ومستوى الحوار الذي يتم بين بعض العواصم وحكومة بريتوريا بما يسجله من درجات متفاوتة من ادراك حدوث تغييرات في نظام التمييز العنصري ، هو في رأينا رسالة واضحة مفادها أن هناك حاجة ماسة لدعم الخطوات التي أقدم عليها السيد دي كليرك بخطوات اضافية حتى تصبح التغييرات الحالية عميقة . كما أن الاستقبال الكبير الذي قوبل به نيلسون مانديلا في عواصم العالم المختلفة وما حظي

به من احترام ودعم هو رسالة واضحة من المجتمع الدولي لبريتوريا أنه قد انتهى عهد
نهر الاغلبية ، وأن الوقت قد حان لبدء مفاوضات موضوعية لصياغة دستور جديد لا مكان
نيه للفصل العنصري .

لاشك في أن السلام والأمن الداخلي في جنوب افريقيا ضروريان ولا غنى عنهما لتوفير المناخ الصحي والصحيح لمرحلة المفاوضات الدستورية التي نتطلع الى بدئها خلال أسابيع قليلة والتي يعول المجتمع الدولي على نجاحها آمالا كبيرة . ولذلك فإنه من دواعي القلق العميق أن تندلع فيها موجة العنف البغيضة بين أبناء الشعب الواحد ، وأن تتصاعد أبعادها خلال الأسابيع الماضية الى حدود خطيرة ، مما يمثل تهديدا حقيقيا لفرص النجاح المطلوب تدعيمها للمرحلة الدقيقة الهامة القادمة .

وتضم مصر صوتها ، من فوق هذا المنبر ، للنداء العالمي لكل الأطراف في جنوب افريقيا بوضع نهاية فورية لظواهر العنف . وإذا كنا نطالب تلك الأطراف بالارتفاع الى مستوى المسؤولية التاريخية وبتحمل التزاماتها تجاه السلام والأمن الداخلي والوحدة الوطنية ، فإننا نطالب حكومة بريتوريا ، في نفس الوقت ، بتحمل مسؤولياتها في هذا الصدد .

في ختام كلمتي يسعدني أن أتوجه بتحية التقدير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وعلى رأسها السفير ابراهيم جمبري ، سفير نيجيريا ، لما قامت به من جهد مشكور خلال الأعوام الماضية ، ولما أبدته وتبديه من تفان في أداء رسالتها النبيلة في اطلاع الرأي العام العالمي على الجوانب اللاإنسانية لقضية الابارتيد ، والتي امتد أثرها الفعال الى القطاعات المؤثرة في جنوب افريقيا نفسها .

السيد هيز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفدي صوته تماما للآراء التي أعرب عنها في هذه المناقشة قبل دقائق سفير إيطاليا باسم الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . إن هذه المناقشة تجري في وقت تحول وتغير في جنوب افريقيا . لقد ذكرنا في هذه الجمعية لعدة سنوات أن إزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية أمر ممكن حقا . وذكرنا أن إزالة نظام يقوم على القمع والتخويف يمكن أن يكون إنجازا مشتركا لكل أبناء جنوب افريقيا .

واليوم ثمة أمل حقيقي في التئام نسيج بلد ومجتمع مزقه الفصل العنصري لوقت طويل . ومازالت الرحلة طويلة أمامنا ولكن يبدو جليا أن التحرك يتجه الآن وجهة سليمة .

ومافتئت ايرلندا تدين كعهدها دوما نظام الفصل العنصري بوصفه نظاما بغيضا يقوم على التفرقة والخوف ويتغذى بالعنف . إنه يدمر المشاعر القلبية الطيبة للمجتمع ويزرع بدلها الخوف والشك . إن المجتمع الذي يعمم العنف يؤدي الى المزيد من العنف ويضحي بالإحساس بالمسؤولية والثقة المتبادلة بين الاعضاء الاساسية لتماسكه بل واستمرار بقائه . ومن ثم فإن الفصل العنصري لا يعد فحسب إهانة لقيم المجتمع المتحضر بل يقوض ذلك المجتمع ويدمره .

إن تكرار ذكرنا لهذه الحقائق لا يرجع الى عدم إدراكنا لما تحقق في جنوب افريقيا منذ أن اعتمدت الامم المتحدة الاعلان المتعلق بالفصل العنصري منذ عام مضى بل الى أن أهمية الإنجاز الذي تحقق حتى الآن يجب أن تقاس بما تبقى القيام به . وليس من الممكن تجاهل النقطة التي ينبغي أن يبدأ منها شعب جنوب افريقيا في بناء مجتمع جديد يقوم على المساواة والثقة والتحرر من الخوف والعنف .

والتغييرات في المناخ السياسي في جنوب افريقيا على امتداد السنة الماضية تغييرات حقيقية وترجع الى حد كبير الى شجاعة وبصيرة الرئيس دي كليرك وحكومته والسيد مانديلا والمؤتمر الوطني الافريقي . فبعد اتفاقات بريتوريا في آب/أغسطس الماضي رفعت حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد ، والتزمت الحكومة الآن بإلغاء اثنتين من دعائم الفصل العنصري هما قانون الاراضي وقانون مناطق المجموعات في الدورة البرلمانية القادمة . كما أن قانون المرافق المنفصلة قد ألغي أيضا . ونتطلع الى الخطوة الاساسية التشريعية الاخرى وهي إلغاء قانون تسجيل السكان في المستقبل القريب .

لقد تصرف المؤتمر الوطني الافريقي بحكمة واعتدال في رده على أحداث العام الماضي فقد أعلن عن تعليقه للكفاح المسلح واستعداده وعزمه على التفاوض بشأن نظام دستوري لجنوب افريقيا جديدة . وأبدى شجاعة وسخاء كاملين في التسامي على سنوات من القمع العنيف والدخول في حوار وإن كان غير واثق من أن النتيجة ستكون مرضية . والواقع أننا لا يمكننا أن نتأكد من تلك النتيجة وإن كانت آمالنا كبيرة في أن تواصل الحكومة إبداء الشجاعة والمثابرة اللازمتين .

والحوار السياسي بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي قد مهد السبيل لإجراء مفاوضات حقيقية بشأن مبادئ دستور جديد لجنوب افريقيا جديدة والمهمة التي تنتظرنا واضحة وهي القضاء التام على الفصل العنصري . ومازال يتعين اتخاذ خطوات لكي يتحقق تماما الجو الذي تجري فيه المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه الغاية . ومن الضروري أن تنفذ ، في موعد مبكر ، الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن تحديد وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين وعودة المنفيين من جنوب افريقيا من الخارج . كما إننا نتطلع الى الإلغاء المبكر لقوانين الامن التي يعوق استمرار تنفيذها الحرية الكاملة للانشطة السياسية .

ومن شأن هذه الالتزامات وتنفيذها التمكين من إجراء مفاوضات مضمونية بشأن مستقبل جنوب افريقيا ومن المهم أن نتفهم تماما الهدف النهائي لهذه المفاوضات وهو الاتفاق على نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطية .

وإذا كان المجتمع الدولي قد رد بحذر حتى الآن فهذا له ما يبرره . فنحن نواجه حالة بالغة التعقيد والصعوبة ؛ حالة تقتضي التقييم المستمر لاهمية التطورات وتنفيذ الالتزامات التي يتم التعهد بها . وليست هذه مسالة تراكم الاحداث أو تنفيذ التدابير فقط وإنما أيضا تقييم الجو السياسي الشامل وأفضل سبيل يمكن به مواصلة تعزيز التحرك نحو تحقيق هدفنا النهائي .

إننا نعترف بما تحقق حتى الآن ونعترف بالشجاعة التي اقتضاها ذلك من جانب الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على حد سواء . ونرى أن هذا يبشر بالخير فيما يتعلق بتحقيق تعهدات أخرى . وفي الوقت نفسه ليس من الحكمة تقليل شان الصعوبات التي يتعين مواجهتها في المفاوضات والتي لايتمثل هدفها في إنهاء الفصل العنصري فحسب وإنما أيضا في التوصل الى اتفاق بشأن هيكل دستوري جديد تماما لجنوب افريقيا يقوم على الاسس العامة للعدالة والمساواة لكل المواطنين . ويرى وفدي أن النهج المتروّي الداعم من جانب كل الاصدقاء للتغير الاساسي في جنوب افريقيا هو أفضل سبيل للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف .

إن تركة الماضي تشكل بالنسبة لشعب جنوب افريقيا مشاكل وتحديات هائلة . ولقد رأينا بالفعل ، منذ بداية العملية السياسية ، انفجارات مخيفة من العنف الذي زاد مرة أخرى من عبء المعاناة التي يقاسيها الشعب . والطابع المتكرر لهذه الانفجارات يعرض للخطر الشديد احتمالات التقدم السلمي صوب جنوب افريقيا جديدة . إن الحكومة هي التي تضطلع بمسؤولية صيانة الامن وحماية كل المواطنين ، وعليها أن تكفل أن خدمات الامن تعمل في كل الاوقات بطريقة محايدة تماما . ويجب أن تعمل جنوب افريقيا بأسرها لمنع العنف وتجنب المعاناة التي يجلبها والفوضى التي تعقبه . ولهذا ، نحث بقوة كل الاطراف في جنوب افريقيا على أن تضع حدا للعنف وأن تنضم الى العملية السياسية .

ومما له أهمية أساسية توفير المساعدة الإنسانية لضحايا الفصل العنصري الأبرياء داخل جنوب افريقيا وخارجها على السواء . ولاتزال ايرلندا تدعم صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وبرنامج الامم المحدة التعليمي والتدريبي . كما تؤيد الجهود القيمة التي يبذلها عدد من المنظمات غير الحكومية في عملها لصالح من يعانون من الفصل العنصري . ونحن نشارك في أعمال مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . ونرى أننا مواجهون بتحد شديد الاهمية هو ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان الجنوب الافريقي التي عانت في الماضي من عدوان جنوب افريقيا والخاضعة للتبعية الاقتصادية والحرمان .

تجري هذه المناقشة في وقت مفعم بأمل كبير . فالجانبان يبديان الشجاعة والحنكة السياسية على الدرب المؤدي الى إنهاء الفصل العنصري سلميا وبناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري . ونحن نحث الجميع في جنوب افريقيا على تقديم التشجيع والتأييد الى جهودهما . فالعملية الجارية جديرة بتأييد المجتمع الدولي الذي لا يتوقف لحين بلوغ الهدف الذي نتشاطره جميعا والذي تطلعنا اليه منذ وقت طويل .

الانسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الروابط التي تربط شخصا ما بموطنه أقوى بكثير من أي تدبير سياسي يرمي الى تفكيكها . فالارض - أي تراب وطن المرء - هي تلك القوة الجاذبة التي تجذب فردا الى مكان ما .

وما من قانون أو تشريع يمكن أن يمحو هذه الروابط . وكلما بذلت محاولات لتجريد شعب من هويته أو لفصم عرى روابطه بوطنه ينطلق رد فعل عفوي من عقاله . وفي جنوب افريقيا فرضت تدابير بالغة الصرامة على الاغلبية السوداء . وعلى مدى أكثر من أربعة عقود دأبت الاقلية باطراد على إخضاع الاغلبية السوداء لحياة من الحرمان بل وفي بعض الحالات حرمانها من الحياة . واتخذت تدابير وسياسات لفصم الروابط التي تربط الشخص الأسود بأرضه . وحرمت الاغلبية من فرصة المشاركة في خيرات أرضها . فالفصل العنصري ، وهو نظام عنصري ، يجب أن تستأصل شأفته . إنه باختصار غير قابل للتعديل ولابد من رفض كل المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام .

في عالمنا المتغير ، عالم ما بعد الحرب الباردة ، لا يمكن أن تبقى جنوب افريقيا بمنأى عن الاتجاه السائد للتغيير . لقد وقعت حقا تطورات إيجابية هي - الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وإلغاء حالة الطوارئ ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من المنظمات . بيد أن ركائز الفصل العنصري الاخرى لاتزال سليمة لم تمس . صحيح أنه تسنى التوصل الى اتفاقات لإلغاء القوانين القمعية لكن تلك الاتفاقات - كما قال السيد مبيكي بالامس - لم تنفذ بعد .

إن رفض نظام الفصل العنصري بل واستئصال شأفته يشكلان عملية تتطلب كدًّا واجتهادا وبذل جهد متضافر . وما من أحد أكثر تنبُّها لتلك الحقيقة من الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، والتي تسلك قيادتها سبيل التفاوض بصبر ومرونة . ولا يمكن التقليل من شأن العقبات التي تواجهها تلك الاغلبية التي يمكنها أن تحقق بمفردها بعض التغيرات في نظام تمقته البشرية جمعاء منذ أمد طويل . لكنها ستتمكن بالتأكيد إذا ما عملت جنبا الى جنب مع سائر المجتمع الدولي من تغيير الحالة كلية . إن المجتمع الدولي ، في إعلانه المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، قد أسهم إسهاما تاريخيا في عملية التغيير المؤدية الى إقامة ديمقراطية غير عنصرية . إن اعتماد الإعلان ليس حالة معزولة بذاتها وعلى المجتمع

الدولي أن يواصل الضغط على جنوب افريقيا بكل الوسائل الممكنة . ولا تزال الجزاءات تشكل جانبا حيويا من جوانب الإبقاء على ذلك الضغط . ولا ينبغي الإبقاء على الجزاءات فحسب بل لابد أيضا من إعمالها على نحو فعال .

وتعتقد الكويت إنه - باستثناء الجزاءات الإلزامية الانتقائية - تعد الجهود المتضافرة التي تبذلها غالبية المجتمع الدولي إحدى الوسائل السلمية التي يجب استخدامها في النضال ضد الفصل العنصري . فقد أثبتت تجربتنا أن هذه الجهود مجدية . وإنني أشير الى دور الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . إذ أوضحت سنوات أربع فقط من نشاطه أهمية التعاون بين الدول في التنفيذ الناجع للسياسات المشتركة . وهذا الفريق الذي فوضته الجمعية العامة في رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، قد برهن على أنه عظيم النفع في تعزيز الحظر النفطي - وعن طريق نشاطه الرئيسي المتمثل في التحقيق في التقارير التي تدعي إرسال الشحنات النفطية والقيام بزيارات لموانئ جنوب افريقيا ، يقوم الفريق بتنسيق جهود الدول المصدرة أو الناقلة للنفط أو المناولة له لإنفاذ الحظر .

والكويت ، من جانبها ، قد أكدت دوما على أن أي حظر تفرضه الدول المصدرة للبترول ، كيما يكون فعالا ، يجب أن تعززه جهود الدول الشاحنة بالإضافة الى الدول التي تتداول الشحنات . وتوخي اليقظة من جانب كل هذه الاطراف أمر ضروري لإنفاذ الحظر . ويعد الفريق الحكومي الدولي عاملا أساسي في تنسيق هذه الجهود . ويسعد الكويت أنها تمكنت من المساهمة في أعمال الفريق ، تحت القيادة الحكيمة القديرة للسفير نياكي ممثل تنزانيا* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إن الكويت ، إلى جانب مشاركتها النشطة في أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني برصد عمليات توريد وشحن النفط والمنتجات البترولية إلى جنوب افريقيا ، تدرك الدور القيّم للغاية الذي تضطلع به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وتعرب الكويت عن امتنانها لرئيس اللجنة الخاصة ، السفير غمباري ، ممثل نيجيريا وللأعضاء الآخرين في اللجنة . كما نعرب عن التقدير والامتنان لأمانة مركز مناهضة الفصل العنصري لكل المساعدات التي تقدمها للنضال ضد الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند .

وأعطي الكلمة الآن لممثل الكويت الذي يريد الكلام ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكّر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد الفهيد (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الإشارة التي أوردها الوفد الإسرائيلي أمس عن مسألة الحظر على النفط تفتقر إلى الدقة والصدق . فهي تدعي أن معظم واردات جنوب افريقيا من النفط تأتي من بلدان عربية ، وأن نسبتها المئوية في تزايد مستمر . وهم يستندون في إدعائهم هذا إلى دراسات أجراها مكتب أبحاث الشحن البحري .

وفي آخر مرة نشر الوفد الإسرائيلي فيها تقريرا عن هذا الموضوع ، وجد مكتب أبحاث الشحن البحري أخطاء فيه . ولعل الوفد الإسرائيلي يوضح للجمعية العامة لماذا خلص هذا المكتب إلى نتيجة مؤداها أن التقرير "ينطوي على عدد كبير من حالات العرض الخاطئ وعدم الدقة" .

وعلاوة على ذلك ، ورد ضمن الإشارات عن تقرير مكتب أبحاث الشحن البحري اقتباس لمسؤول نرويجي من أجل إعطاء مصادقية للإدعاءات الإسرائيلية . وأورد الوفد الإسرائيلي اقتباسا للسيد فرويسنيس ، الذي قيل أنه كان وزير خارجية النرويج في عام ١٩٨٥ ، من كلمة قيل إنه ألقاها في البرلمان النرويجي . والواقع أن السيد فرويسنيس لم يكن

وزيرا للخارجية ، والمنصب الذي شغله آنذاك هو منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية . وفضلا عن ذلك فإن منصبه هذا لم يكن يؤهله لأن يخاطب البرلمان . ومع هذا فإنه إذا كان الوفد الإسرائيلي قد عقد العزم على إحاطة الجمعية العامة بمعلومات عن صناعة النفط وعن قدرة جنوب افريقيا على الحصول على النفط الخام والمنتجات البترولية ، فإن عليّ أن أقتبس أقوال وزير خارجية حقيقي ، وهو السيد كنوت فريولوند الراحل الذي قال ما يلي :

"هناك فرق واحد كبير بين حلقتين في هذه السلسلة - حلقة المنتج والمصدر وحلقة الناقل . وفي حين أن معظم البلدان الرئيسية المصدرة للنفط قد أعلنت تأييدها لفرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، فإن قلة محدودة جدا من دول النقل البحري الرئيسية هي التي فعلت ذلك"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيتم البت في مشروع القرار A/45/L.31 وفي مشاريع القرارات الاخرى التي ستقدم في إطار البند ٣٤ من جدول الاعمال في موعد لاحق سيعلن عنه .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35 و Corr.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/45/709)

(ج) مشاريع القرارات (من A/45/L.24 إلى A/45/L.28)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر ممثلي الدول أن المناقشة حول هذا البند قد اختتمت في الجلسة العامة ٥٣ المعقودة يوم الاثنين ٣ كانون الاول/ديسمبر .

وسننتقل الآن إلى النظر في مشاريع القرارات من A/45/L.24 إلى A/45/L.28 .

أعطي الكلمة للسيدة عبسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ورئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي ترغب في عرض مشاريع القرارات الخمسة .

السيدة ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أتقدم إليكم بالشكر ، سيدي الرئيس ، لإتاحتكم الفرصة لي مرة أخرى لكي أتكلم أمام الجمعية العامة بوصفي رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبالنيابة عن اللجنة يشرفني أن أعرض مشاريع القرارات من A/45/L.24 إلى A/45/L.28 .

ويسرني أن أعلن عن انضمام وفود أخرى إلى مقدمي مشاريع القرارات تلك . فقد انضمت كوبا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى مقدمي جميع مشاريع القرارات الخمسة ؛ والمغرب إلى مقدمي مشاريع القرارات A/45/L.24 إلى A/45/L.26 و A/45/L.28 ؛ ومالطة إلى مقدمي مشروعي القرارين A/45/L.27 و A/45/L.28 ؛ ومنغوليا إلى مقدمي مشروعي القرارين A/45/L.24 و A/45/L.27 .

ومشاريع القرارات الثلاثة الأولى A/45/L.24 إلى A/45/L.26 هي في جوهرها المشاريع التي قدمت في السنوات السابقة بغية تمكين اللجنة ، وشعبة حقوق الفلسطينيين ، وإدارة شؤون الإعلام من تنفيذ برامج عملها في إطار الميزانية البرنامجية التي وضعت لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

فبموجب مشروع القرار A/45/L.24 تؤيد الجمعية العامة توصيات اللجنة الواردة في تقريرها ، وتطلب من اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين ، وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وتأذن الجمعية العامة للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها ، والاضطلاع ببرنامجها الخاص بالحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات المعتمد من أجل المنظمات غير الحكومية ، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تعبئة الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية وتقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين .

وتطلب الجمعية من اللجنة أن تواصل تقديم مساعدتها إلى المنظمات غير الحكومية ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز تعاونها مع تلك المنظمات . وفي مشروع القرار ذاته ، تطلب من لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة والخاصة بفلسطين ، ومن هيئات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة بقضية فلسطين ، أن تواصل التعاون تعاونا تاما مع اللجنة .

ويطرق مشروع القرار A/45/L.25 دور الامانة العامة بالتحديد . وفيه تطلب الجمعية العامة إلى الامين العام أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للامانة العامة بالموارد اللازمة ، وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات التي اعتمدت في الماضي ، بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات للمنظمات غير الحكومية ، وإعداد الدراسات والمواد الإعلامية . وتدعو الجمعية جميع الحكومات والمنظمات إلى أن تمد يد التعاون إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى شعبة حقوق الفلسطينيين في أدائهما لمهامهما .

ويتناول مشروع القرار A/45/L.26 الدور الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في نشر المعلومات الدقيقة والشاملة عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وتطلب الجمعية إلى إدارة شؤون الإعلام أن تقوم ، بالتعاون الكامل مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين ، مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية . وتطلب إلى إدارة شؤون الإعلام ، بصفة خاصة ، نشر المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة منظومة الامم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين ، ومواصلة إصدار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين ، وتوسيع نطاق المواد السمعية - البصرية ، وتنظيم بعثات اخبارية للصحفيين لتقصي الحقائق في المنطقة ، بما في ذلك إيفاد بعثات إلى الاراضي المحتلة ، وأخيرا ، عقد ندوات للصحفيين .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

فباسم اللجنة ، اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الامتنان مرة أخرى لإدارة شؤون الإعلام للدعم الذي ما فتئت تقدمه لنا في جهودنا لبلوغ أهدافنا .

ويتناول مشروع القرار A/45/L.27 عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مقتنعة اقتناعا راسخا بأن المؤتمر هو أنجع وأنسب وسيلة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين . وقد تدعم يقيننا بالاحداث التي وقعت هذا العام وبتوافق الاراء الساحق تأييدا لعقد المؤتمر والذي تجلى بالنسبة لمختلف الانشطة التي نظمتها اللجنة تحت إشرافها .

ومشروع القرار المطروح على الجمعية تكرار إلى حد بعيد للقرار ٤٢/٤٤ ، المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي حظي بتأييد إجماعي تقريبا من أعضاء الجمعية . ففي الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/45/L.27 ، تدعو الجمعية إلى بذل جهود مستمرة ومتزايدة لضمان عقد المؤتمر ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

وفي الفقرة ٣ ، تؤكد الجمعية العامة من جديد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل : انسحاب إسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛ ضمان ترتيبات للامن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسمّاة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ تصفية المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وأخيرا ، ضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

وفي الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من منطوق مشروع القرار ، تنوّه الجمعية بالمرحلة المعلنة وبالمساعي المبذولة لوضع الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الامم المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلام . وتدعو مرة أخرى مجلس الامن إلى النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن التي يوافق عليها المؤتمر لجميع دول المنطقة . وتطلب الجمعية إلى الامين العام أن يواصل جهوده مع الاطراف المعنية ، وأن يعمل بالتشاور مع مجلس الامن على تيسير عقد المؤتمر ، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة .

وكما سيلاحظ الاعضاء ، وكما في حالة النصوص المماثلة في الماضي ، يتميز مشروع القرار بصياغته المستحدثة وموضوعيته . وباعتماده ، تقدم الجمعية مساهمة إيجابية بناءة لاستعادة السلم والاستقرار والامن في الشرق الاوسط ، وتمكن الشعب الفلسطيني من التحرك قدما نحو استعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف .

ويشرفني أيضا أن أعرض مشروع قرار A/45/L.28 المعنون "انتفاضة الشعب الفلسطيني" . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى تغيير أدخل على الفقرة الرابعة من الديباجة ، والتي ينبغي أن تنص على ما يلي :

"وإذ تعرب عن شعورها بصدمة شديدة إزاء التدابير المتواصلة التي تتخذها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بما فيها قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين ، وأعمال العنف الاخيرة التي ارتكبتها قوات الامن الإسرائيلية التي وقعت في ٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ في الحرم الشريف في القدس مما أسفر عن إصابات وخسائر في الارواح البشرية" .

وستلاحظ الجمعية أن الجزء الاخير من فقرة الديباجة هو الذي جرى تغييره . وكما يعلم الجميع ، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة ما لا يقل عن ٨٩٣ فلسطينيا ، ربعهم من الاطفال دون سن الـ ١٦ .

ومن خلال مشروع القرار A/45/L.28 ، تدين الجمعية ما تنتهجه إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس . وتطالب بأن تمتثل إسرائيل بدقة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وتطلب إلى جميع الاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تضمن احترام إسرائيل لهذه الاتفاقية . وتشجب بقوة استمرار تجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وتؤكد من جديد أن احتلال إسرائيل للارض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وللاراضي العربية المحتلة الاخرى ، لا يغير المركز القانوني لهذه الاراضي باي شكل من الاشكال .

وفي القرار A/45/L.28 ، تطلب الجمعية من مجلس الامن أن ينظر بصفة عاجلة في الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة بغية النظر في التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين . وأخيرا ، تدعو الجمعية المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للشعب الفلسطيني ، وتطلب إلى الامين العام أن يقدم تقارير دورية عن الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

إن التصميم الحقيقي على الاسهام في ضمان حماية الشعب الفلسطيني ، ووضع نهاية للعنف والقمع ، والتقدم نحو حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية ، هو ما حفز مقدمي مشاريع القرارات الخمسة التي عرضتها للتو .

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وباسم جميع مقدمي مشاريع القرارات ، أدعو الوفود لإظهار نفس التصميم والإعراب ثانية عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني بالتصويت بأغلبية ساحقة لصالح مشاريع القرارات A/45/L.24 و A/45/L.25 و A/45/L.26 و A/45/L.27 و A/45/L.28 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشاريع القرارات المعروضة عليها .

سنبدأ عملية التصويت بالبت في مشروع القرار A/45/L.24 .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، دومينيكا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.24 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٣٣ عضوا عن التصويت (القرار ٤٥/٦٧ ألف)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت لوسيا وفانواتو الامانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.25 .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ،

السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.25 بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٣٢ عضوا عن التصويت (القرار ٤٥/٦٧ باء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.26 .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ،

---

* بعد ذلك أبلغت وفود الاردن وسانت لوسيا وفانواتو الامانة العامة انها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، دومينيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.26 بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (القرار ٦٧/٥٤ جيم)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.27 .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، ، غينيا - بيساو ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت لوسيا وفانواتو الأمانة العامة انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.27 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوتين (القرار ٤٥/٦٨)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.28 بصيغته المنقحة شفويا .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت لوسيا وفانواتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : كوستاريكا ، دومينيكا ، هندوراس .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.28 بصيغته المنقحة شفويا ، بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (القرار ٤٥/٦٩)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء بالبيانات تعليلا للتصويت .

أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق تدلي بها الوفود من مقاعدها .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا سانت لوسيا وفانواتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

السيد خاني (الجمهورية العربية السورية) : إن تصويت وفد الجمهورية العربية السورية على مشروع القرار A/.45/L.27 ، المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، لا يعني الاعتراف باسرائيل التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والاراضي العربية ، خلافا لقرارات الامم المتحدة وما تقضي به الشرعية الدولية .

السيد فان شيك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت هولندا لصالح مشروع القرار A/45/L.27 لاننا نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط . فعقد مؤتمر جيد التنظيم في الوقت المناسب يوفر في الحقيقة محفلا ملائما للمفاوضات الضرورية بين الاطراف المعنية مباشرة . ولكي تؤدي عملية التفاوض بنجاح إلى تسوية سلمية دائمة وشاملة ، ترى هولندا انه من الضروري كشرط أساسي مسبق أن يقوم حوار مباشر بين اسرائيل والفلسطينيين .

وتأمل هولندا أن تعمل اسرائيل والفلسطينيون معا لتهيئة الظروف المناسبة لمثل هذا الحوار المباشر .

ولدى هولندا بعض التحفظات بشأن صياغة مشروع القرار وبصفة خاصة عندما تكلم بشكل واضح عن القضايا التي ينبغي تناولها والتي لا يمكن حلها إلا بمفاوضات بمعنى الكلمة . وهذا ينطبق ، ضمن جملة أمور ، على موضوع الحدود الآمنة والدقيقة والمسألة الخاصة بكيفية حل مشكلة اللاجئين .

وبالنسبة لمسألة المستوطنات ، التي رأينا دائما انها غير قانونية ، فسوف تعالج أيضا في المفاوضات .

إن طبيعة الترتيبات الانتقالية الممكنة مسألة أخرى تتطلب الاتفاق المسبق بين الاطراف المعنية مباشرة .

كل هذه المسائل ، بما فيها المسألة الحيوية الخاصة بإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تحتاج إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ، ولا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق المفاوضات . ونرى أن عملية المفاوضات لازمة لتسوية المسائل الملتهبة التي بقيت دون حل منذ وقت طويل .

السيد طومسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يسجل اننا نفهم أن العبارتين المستخدمتين في مشروعي القرارين A/45/L.27 و A/45/L.28 وهما "الارض الفلسطينية" و "الارض المحتلة" تشيران إلى الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ، التي ظلت تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ .

إن تصويت كندا المؤيد لمشروعي القرارين لا يعني تغير وجهة نظر حكومتي بشأن مركز تلك الاراضي .

السيدة بيرد (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّتت استراليا مؤيدة مشروع القرار (A/45/L.28) بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني بسبب القلق المستمر الذي ما فتئنا نعرب عنه إزاء استمرار العنف في الاراضي ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، الناجمة عن التدابير التي تتخذها اسرائيل ضد الانتفاضة .

كان موقف استراليا دائما هو أنه ينبغي للجمعية العامة عند صياغة قراراتها أن تتجنب اللغة الاستفزازية التي تؤدي إلى تفاقم الاختلافات وتعيق عملية صنع السلام ، بدلا من دفعها إلى الامام على نحو بنّاء . وتوجد في مشروع القرار هذا جوانب ليست متوازنة بالقدر اللازم .

إن الحالة في الاراضي المحتلة تتطلب نهجا يسعى إلى التوفيق وينهي العنف من جميع الارجاء . وتفهُّم الحالة في الاراضي المحتلة لا يتطلب فقط تقدير المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بل يتطلب أيضا إدراك الحالة التاريخية التي وجدت اسرائيل نفسها فيها منذ أن نشأت أساسا بموجب قرار من هذه المنظمة ، ونمط الصراع الذي استمر أكثر من ٤١ عاما والقلق الذي تشعر به إزاء أمنها وبقائها طالما أن حقها في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها لم يقبل على نحو عالمي .

إن الصعوبة الكبرى التي تواجهها اسرائيل في تناول الحالة في الاراضي المحتلة تعزز الحاجة الملحَّة إلى التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي تسوية تضمن حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها ، كما تضمن حقوق الشعب الفلسطيني . إننا نعتقد أن هذه التسوية يمكن أن تخدم بقرارات متزنة غير استفزازية تبين هذا الهدف وتعززه على نحو بناء ، تصدرها هذه الجمعية .

السيد شهابي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتنا مؤيدين جميع مشاريع القرارات التي اعتمدت هذا المساء فيما يتعلق بقضية فلسطين ، ومع ذلك يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته القوية بشأن بعض الفقرات التي تعترف صراحة أو ضمنا بالنظام الصهيوني .

السيد ليخم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أتيحت للنمسا عدة مرات فرصة شرح موقفها من قضية فلسطين . وموقفنا المعروف الذي ظل ثابتا على مر السنين ، جعلنا نمتنع عن التصويت على مشروعي القرارين A/45/L.24 و A/45/L.25 ، كما حدث في السنوات الماضية بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة .

ونظرا للانشطة القيمة التي تضطلع بها ادارة الإعلام فيما يتعلق بقضية فلسطين ، صوتت النمسا مؤيدة مشروع القرار A/45/L.26 .

وبسبب التزامنا الثابت بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط في وقت مبكر ، بالاضافة إلى ما نشعر به من قلق إزاء الحالة في الاراضي المحتلة ، صوتت النمسا مؤيدة مشروعي القرارين A/45/L.27 و A/45/L.28 ، كما حدث في الماضي بالنسبة لمشروعي قرارين مماثلين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د - ٩) المؤرخ في ٣٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين .

السيد القدوة (فلسطين) : باسم وفد البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين أود أن أشكر الجمعية العامة الموقرة على قيامها باعتماد القرارات الخمسة حول قضية فلسطين بهذه الاغلبية الكبرى . وأود أن أعبر بالخصوص عن تقدير الشعب الفلسطيني في كل مكان في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وخارج هذه الارض في مواقع الشتات ، تقدير الشعب الفلسطيني لكافة الدول الاعضاء التي صوتت لصالح هذه القرارات ، تعبيرا عن تضامنها مع النضال العادل لشعبنا وتعبيرا عن موقفها إلى جانب القضية الفلسطينية العادلة .

لقد قامت جمعيتكم باعتماد القرارات الثلاثة الاولى ، بالتعبير عن أهميتها الميكانيكية المعتمدة للعمل في الامم المتحدة حول قضية فلسطين ، سواء كان ذلك من خلال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أو من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين ، أو من خلال دائرة الإعلام . كما قامت الجمعية ايضا باعتماد موقف واضح تجاه الانتفاضة المجيدة لشعبنا ، وذلك بالقرار A/45/L.28 ولعلّ أبرز ما حدث خلال التصويت اليوم هو اعتماد الجمعية للمرة الثالثة على التوالي لقرار واضح حول المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، هذا القرار الذي صوت لصالحه كافة أعضاء الامم المتحدة باستثناء اسرائيل يدعمها في ذلك عضو آخر

ولايات المتحدة الامريكية . لقد عبرت الجمعية من خلال تصويتها على هذا القـــرار
ها تنحاز بشكل قاطع إلـــى خيار السلام ، خيار الحوار والتعايش في منطقـــة
ق الاوسط ، خيار العدالة ، خيار إحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعـــب
طيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وبالمقابل ، عبرت اسرائيل عـــن
لهذا المنطق ، عن رفضها للشرعية الدولية ، عن رفضها للسلام في منطقة الشـــرق
.

ونحن نتمنى أن نشهد في السنوات القادمة تغييرا في موقف الولايات المتحدة . وهو ما سيقود حتما إلى تغيير في موقف الحكومة الإسرائيلية .

وأود أن أشير إلى أننا في وفد البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين ، قد حاولنا في السنوات الماضية من خلال عملية تفاوض طويلة وشاقة مع الجميع أن نستوعب كل الملاحظات وكل التحفظات وجميع وجهات النظر لأننا نهدف وما زلنا إلى تحقيق الإجماع الدولي حول القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العادلة ، قضية المجتمع الدولي ، قضية الأمم المتحدة .

هذا ما سنعمل على أساسه في المستقبل وهو ما يجعلنا نأمل في الاحتفاظ بدعمكم الواسع بشكل مستمر ، حتى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجدر الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مسألة تتصل بالعضوية في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ففي هذا الصدد ، قد يتذكر الأعضاء أن وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية أبلغ الأمين العام في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بأنه بانضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتبارا من ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ اتحدت الدولتان الالمانيتان لتكوين دولة واحدة ذات سيادة .

وتبعا لذلك شغر المقعد الذي كانت تشغله الجمهورية الديمقراطية الالمانية في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك اعتبارا من ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المتخذ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، تعيّن الجمعية العامة أعضاء هذه اللجنة .

ولقد اتُّفق ، إثر المشاورات مع المجموعات الإقليمية ، على تعيين جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لملء ذلك المقعد الشاغر .

وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة تقرّ تعيين جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥